



البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية
للفترة (2003-2012)

إعداد الطالب

سعد مجبل فلاح الهبيده

إشراف

الدكتور: غازي صالح نهار بني ملحم

رسالة مقدمة إبتكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2012-2013

نموذج التفويض

أنا سعد مجبل الهبياء . أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم سعد مجبل فلاح

التاريخ ٦ / ٤ / ٢٠١٣

التوقيع
سعد

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الايراني للفترة (2012 - 2003).

وأجيزت بتاريخ ٣ / ٣ / 2012

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



د. غازي صالح بني ملحم. (مشرفاً)

أ.د. عبدالقادر فهمي الطائي. (عضواً داخلياً)

د. غازي اسماعيل ربابعة. (عضواً خارجياً)

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أولاً وأخيراً

بتوفيق من الباري جل جلاله، وصل البحث إلى مراميه ، وهنا أرى
لزما علي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور : غازي
صالح بني ملح الذي كانت آراؤه وتوجيهاته القيمة لي مناراً أميناً
فمثلت كلماته وجهوده المستمرة دوراً فاعلاً في إخراج هذا الجهد
المتواضع بصيغته النهائية ..

وإلى كل من وقف بجانبني وأرشدني إلى الطريق المستقيم..

الإهداء

إلى الكريمة التي منحنتي كل ما تملك ... ولم تدخر جهداً في تقديم الدعم لي... مادياً

ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقه بإذن الله وكنت الزرع الذي يعجب

الزرّاع نباته...

إلى والدتي.... الحبيبة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
و	ملخص اللغة العربية
ز	ملخص اللغة الانجليزية
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	المقدمة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	فرضية الدراسة
6	حدود الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
7	الإطار النظري والدراسات السابقة
7	أ- الإطار النظري
13	ب- الدراسات السابقة
13	أولاً: الدراسات العربية
17	ثانياً: الدراسات الأجنبية
19	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
19	منهجية الدراسة
22	الفصل الثاني التعريف بالسياسة الخارجية الكويتية والأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني
24	المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية وملاحها

29	المبحث الثاني: توجهات التفكير الاستراتيجي الإيراني في المجال النووي
73	الفصل الثالث إتجاهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني
74	المبحث الأول: طبيعة العلاقات الكويتية الإيرانية
88	المبحث الثاني: موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني في إطار منظومة دول الخليج العربي
105	الخاتمة
107	الاستنتاجات
110	التوصيات
111	قائمة المراجع

الملخص

البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية
للفترة (2003-2012)

إعداد الطالب

سعد مجبل فلاح الهبيده

إشراف

الدكتور: غازي صالح نهار بني ملحم

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية الكويتية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية وتحليل تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي. حيث تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني ، وتداعيات هذا البرنامج على المستوى الدولي والإقليمي.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها "تتبع السياسة الخارجية الكويتية سياسات وإجراءات تجاه البرنامج النووي الإيراني من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها".

توصلت الدراسة إلى إن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السلمية، ولكنها تحتفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مردّه إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدّد جيران إيران النووية مستقبلاً.

وتوصي الدراسة من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي -الخليجي من جهة والعربي- العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها.

Abstract

Iran's Nuclear Program And Its Impact On The Orientations Of The Kuwaiti Foreign Policy For The Period (2003-2012)

By

Saad mgbil al hebedah

Supervisors

Dr,gazi Saleh nahar bani mlhem

This study aims to introduce the Kuwaiti foreign policy and regional and international variables that affect the Kuwaiti foreign policy and analyze the implications of Iran's nuclear program on the regional and international level. The study highlights the importance of trying to analyze trends Kuwaiti foreign policy toward Iran's nuclear program, and the implications of this program on the international and regional level.

The study began the study of the hypothesis that "Kuwaiti foreign policy follow policies and procedures towards the Iranian nuclear program in order to maintain security and stability".

The study found that the Gulf states do not object to the efforts of peaceful nuclear, but retain a permit Iran the right to possess nuclear weapons, and this is not due to the fear of disruption in the balance of regional powers, but there is an environmental risk and sensitive security threatens Iran's neighbors nuclear future.

The study recommends that the best way to address the potential impacts of the Iranian nuclear program to the Arab Gulf states is the need to activate the GCC integration institutions - the Gulf on one side and the Arab - Arab second hand and the development of their structures.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مثلت الأزمة النووية الإيرانية أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتعد من الازمات السياسية التي شكلت محور الاهتمام من كثير من الاطراف، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية، وأثارت صراعاً حاداً بين مختلف القوى الدولية والاقليمية ، وتضمنت قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية – الأمريكية، وإنما ترتبط أيضاً بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، ولاسيما في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة. واستحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري، واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل محاصرة تداعياتها السلبية. وكان السلوك الصادر عن معظم أطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، جنباً إلى جنب مع العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار المواجهة العسكرية ، لأن الدخول في نزاع مسلح سيكون له تداعيات لا تتحصر في الاطار الاقليمي وانما تتعدى الى المحيط الدولي من خلال التهديد لامن الطاقة الذي يعد عنصر أساسي في استقرار النظام الدولي .

إن طموح إيران لامتلاك أسلحة غير تقليدية قد بدأ خلال عقد الستينات من القرن الماضي حيث سعى نظام الشاه في إيران إلى تطوير قدرات إيران في كافة مجالات القوة الشاملة بما فيها الطاقة النووية ضمن جهوده لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وبالفعل تم إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية مع بداية السبعينات وجرى الاتفاق مع شركة ألمانية على بناء محطة نووية ضخمة تضم مفاعلين في بوشهر جنوب البلاد وتم استثمار مبالغ طائلة، إلا أن الشركة أكملت البنية الأساسية للمشروع فقط قبل سقوط نظام الشاه.

خلال منتصف الثمانيات من القرن الماضي عاد الاهتمام النووي من قبل حكومة الجمهورية الإسلامية بعد تعثر دام سنوات وقد كان الملف النووي العراقي أحد الدوافع الكامنة وراء هذا الاهتمام، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للمشروع النووي الإيراني للحرب العراقية - الإيرانية في 8 آب 1988، حيث تركز التعاون النووي الإيراني مع روسيا بالدرجة الأساس وكذلك مع الصين والباكستان وكوريا الشمالية بدرجات متفاوتة بعد أن أغلقت دول أوروبا الغربية باب التعاون مع إيران مع هذا المجال، وبعد انتهاء الحرب العراقية بدأت إيران تعمل ويتعاون مع الاتحاد الروسي لتطوير مواقعها النووية للوصول إلى تطوير المشروع النووي حيث كان ذلك خلال عقد التسعينيات وبداية هذا القرن. تخوض إيران الآن صراعاً سياسياً مع الولايات المتحدة والدول الغربية حول حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية كما تدعي وهذا ما تنفيه الجهات الدولية لها. إن توقعات الامتلاك إيران التكنولوجيا النووية سوف يؤثر على خلق حالة من التنافس الإقليمي على امتلاك أسلحة غير تقليدية خصوصاً لمواجهة امتلاك إسرائيل وإيران للتكنولوجيا الإيرانية وعدم امتلاك باقي الدول في المنطقة وخصوصاً العربية منها مما سيكون له تأثير على استقرار المنطقة. تنظر الدول العربية لتوجه إيران لامتلاك السلاح النووي بحذر وريبة وتعتبره عاملاً يهدد استقرار المنطقة انطلاقاً من حالة التنافي التي كانت وما زالت قائمة بين العرب والفرس، وبالتالي فإن امتلاك إيران للأسلحة النووية قد يساعدها على بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة خاصة وإن العراق بعدى احتلاله عام 2003 جعله خارج معادلة التوازن الإستراتيجي التي ظلت سائدة مع إيران.

أن دول الخليج العربي أكثر تأثراً بامتلاك إيران للسلاح النووي فقد أصبح ميزان القوى في منطقة الخليج بمختلف المقاييس بعد عام 2003 يميل إلى صالح إيران التي يعتمد نظامها السياسي عقيدة توسعية، مما سيكون له تأثير مباشر على أمن الخليج العربي، حيث أن منطقة

الخليج تشكل البعد الأمني فيها محوراً مهماً ورئيسياً في علاقاتها نظراً لضعف النظام الأمني في المنطقة ، من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج حيث أكدت الكويت رفضها وجود برنامج نووي في المنطقة، ودعت الى إخلاء منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي العربي مراراً أن دول مجلس التعاون لا تجد مبرراً لوجود البرنامج النووي الإيراني، لأنه يشكل خطراً كبيراً على شعوب المنطقة ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون له تأثير على توازن القوى الدولي والاقليمي وفي منطقة الخليج خصوصاً، حيث سيخلق سباق تسلح وخصوصاً في ظل حالة عدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي ، مما سيكون له تأثير على توازن القوى في المنطقة، فهدف المشروع النووي الإيراني هو تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة ، مما يجعل من البرنامج النووي الإيراني يشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً يواجهه دولة الكويت في ضوء تداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي ، من هنا فأن الدراسة تحاول الاجابة على التساؤلات التالية :

- ما الدوافع والابعاد السياسية للبرنامج النووي الإيراني ؟
- ما مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية الكويتية والمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياستها الخارجية ؟
- كيف تنظر الكويت الى تطورات الازمة النووية الإيرانية ، وما توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني ؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:-

- 1- التعريف بالسياسة الخارجية الكويتية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية.
- 2- تحليل تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي.
- 3- تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الإيراني .

أهمية الدراسة

حاولت إيران أن تلعب دوراً إقليمياً في بعض المناطق الجغرافية ومن أهمها المنطقة العربية وقد طورت إيران مشروعاً استراتيجياً اتجاه المنطقة العربية وقد ظهرت ملامحه بشكل واضح بعد احتلال العراق حيث أصبحت طرفاً رئيسياً في معادلات استقرار المنطقة لما لها من نفوذ سياسي في بعض دول المنطقة.

تعتبر إيران أن المنطقة العربية تمثل الساحة الرئيسية لمشروعها الاستراتيجي فلا يمكن أن يكون هناك توسع لإيران في الجانب الآخر وعلى حدودها مع روسيا الاتحادية حيث أن هناك مصالح مشتركة وعلاقات بين إيران وروسيا مما ألزم النظام السياسي الإيراني للتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط لتنفيذ إستراتيجيتهم التوسعية، لقد عملت إيران على توفير عناصر القوة اللازمة لهذا المشروع وذلك من خلال امتلاك السلاح النووي الذي سيمنحها تفوقاً عسكرياً على باقي دول المنطقة مما سيشكل عنصر تهديد للمنطقة العربية التي تفتقر إلى وجود مشروع قومي ناجح مؤثر إقليمياً ودولياً ، وقد أدركت الكويت الاخطار السياسية والامنية والبيئية لهذا البرنامج على منطقة الخليج العربي ، من هنا فقد عبرت عن مواقفها بشكل بواضح من البرنامج وتداعياته السلبية على المنطقة ، من هنا تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني ، وتداعيات هذا البرنامج على المستوى الدولي والاقليمي ويأمل أن تستفيد الجهات التالية من نتائج الدراسة وتوصياتها:

- الباحثين السياسيين: ستشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً سيستفيد منه الباحثين والدارسين في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية .
- صناع القرار والمهتمين بهذا الملف: حيث من الممكن أن تقدم الدراسة الحالية تحليل علمي موضوعي حول السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الإيراني.

فرضية الدراسة

- تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها "أثر البرنامج النووي الإيراني على توجهات سلوك السياسة الخارجية الكويتية من أجل المحافظة عليها وأمنها"

حدود الدراسة

- حدود مكانية: اقتصرت الدراسة على الكويت وإيران.
- حدود زمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (2003-2012).

مصطلحات الدراسة

نظراً لموضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فإنه من الضروري وضع الأساسية التالية والتطرق إليها:-

البرنامج النووي الإيراني: هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلاً لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوى قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة (الراوي، 2006).

السياسة الخارجية: هي سلوك أو مجموعة سلوكيات يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي، إذن مجال حركته أي حركة هذا السلوك، هو البيئة الخارجية. (الرفوع وفهمي، 2009:23)

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ- الإطار النظري.

تعالج هذه الدراسة التفاعلات التي تقوم بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتؤثر عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. ولقيت هذه النظرية قبولاً كبيراً على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنها تشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية.

ويشير ريتشارد سنايدر (Richard Snyder)* إلى أن تصرفات الدولة وسياساتها الخارجية يكونان نابعان عن وجهة نظر واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم. ولهذا حسب ما يرى سنايدر فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي ليس في أبعاده، الواقعية ولكن في إطار ما يجب أن يكون. (نوفل، وآخرون، 2010)

إن الدولة القومية (National State) تعتبر دائماً أهم وحدة سياسية مسؤولة في النظام الدولي؛ لأن القرارات السياسية تستهدف الدفاع عن الدولة القومية واتجاهاتها وجود المنظمات الدولية فوق القومية التي لها تأثير وتقف وراء بعض التفاعلات الدولية الأخرى.

تحاول أن تتصدى بالتحليل لجمع العوامل النفسية لها علاقة بشخصية صانع القرارات السياسية، وتؤثر على الطريقة التي يتخذ بها قراراته. وتحاول نظرية اتخاذ القرارات الخارجية- أيضاً- تحليل العوامل الاجتماعية والتنظيمية (كمتغيرات للبيئة) التي تؤخذ تلك القرارات الخارجية فيها. ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي بتركيزه على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، فإنه من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية، على أساس أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة. ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذاً لقرارات الخارجية.

* ريتشارد سنايدر: أحد مؤسسي منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وكانت له اسهامات كثيرة في المدرسة السلوكية التي بدأت منذ عام 1904 على يد الدكتور واطسن ونسبت في الثلاثينات من القرن العشرين.

إن كثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها نظرية القرارات الخارجية قد تخدم كأساس لربط العديد من النظريات السياسية الدولية الأخرى مع بعضها البعض. (كنظريات الاتصال، والتفاوض، والمساومة، والتهديد، والصراع.. الخ).

الأسباب التي دفعت إلى إستخدام النظرية:

تبحث هذه النظرية في كيفية تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية، وكيفية اتخاذ قرارات تحقيق مصالحها داخل الأسرة الدولية، تكتسب هذه النظرية أهميتها من حيث أنها تتعامل مع كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد حركة الدولة ومواقفها وتصرفاتها، إنها لا تركز على تفسير السلوك الدولي في إطار ما يجب أن يكون عليه، وإنما تقيّم السلوك السياسي الخارجي للدولة من زاوية قبوله أو عدم قبوله. (حسين، 2003، ص 121 - 122)

تنطلق النظرية من الدولة القومية كحقيقة قائمة ومؤثرة في المجتمع الدولي، بصرف النظر عن دور المنظمات الدولية فوق القومية وحتى هذه المنظمات فإنها قائمة نتيجة رضى الدول التي تنازلت عن بعض من سيادتها من أجل نوع من تنظيم المصالح والعلاقات الدولية.

مقولات النظرية:

تهتم النظرية في البحث في التفاعل الذي يتم بين الدول والمؤثرات الخارجية، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخارجية للدول، ويرى البعض أن هذه النظرية هي إطار فكري أكثر من كونها نظرية علمية متكاملة. وتناول ثلاثة باحثين رئيسيين هم هولستي (Holsti) وبرويت (Pruitt) وريتشارد سنايدر (Snyder)، هذه النظرية، وسوف نتناول موقف هولستي منها.

يرى هولستي أن الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يتطلب النظر في جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، التاريخية والمعاصرة التي لها علاقة بالقضايا التي تعالج بالقرارات الصادرة عنها، وأنه من الصعب معرفة الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها على الموقف الخارجي؛ لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف لا واحد من هذه المواقف. إلا أنه قد يكون من المفيد لأغراض التحليل التوصل إلى تحديد لقائمة المتغيرات الرئيسية التي تدخل في تكوين رؤية أطراف المواقف الخارجية لها، وفي اختيار أهدافهم واستجاباتهم السلوكية في مواجهتها. (أبو عامر، 2004، ص 142)

ويحدد هولستي تصوره لدور كل واحد من تلك المتغيرات، وتأثيره على عملية اتخاذ القرارات الخارجية في نطاقها، من خلال المتغيرات التالية:

أولاً: الصورة والاتجاهات والقيم والمبادئ والمعتقدات الشخصية كعنصر أساسي في تعريف الموقف الخارجي ورؤيته. وذلك على أساس: (نوفل، وآخرون، 2010، ص 293)

- الكيفية التي تتحدد فيها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية، والكيفية التي يختار على أساسها من بين البدائل السلوكية الفريدة، والمنافسة التي تخلقها أو التي تتميها تلك المواقف، يحكمها ويقررها تصورات واضعي السياسة الخارجية فإن أهمية البيئة الداخلية والخارجية تكون في الكيفية التي يتم بها تصورها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية، وهذا التصور قد يكون دقيقاً وقريباً من الواقع أو مختلفاً عنه كلياً، وكلما كانت المواقف معقدة فإن احتمال اختلاف التفسيرات وتعدد التصورات بين أطراف هذه المواقف يكون ممكناً أكثر منه عندما تكون المواقف عادية. ويرى هولستي أنه مهما كان إمام واضع السياسة الخارجية بالموقف الذي يتعامل معه، إلا أنه يظل احتمال ألا يتمكن من معرفة كافة العناصر ذات العلاقة بالموقف السياسي، وتبقى هناك فجوة تتسع وتضيق حسب الظروف بين الموقف كما هو والموقف الذي يتصوره متخذ

القرارات. ويعود السبب إلى وجود عوائق مادية أمام تدفق المعلومات على أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية، إما لضيق الوقت أو لأخطاء في أسلوب عمل أجهزة الاتصالات أو الرقابة، أو ضعف أجهزة المخابرات التي تتولى تجميع الحقائق الأساسية المرتبطة بالموقف الخارجي، أو عدم وجود جهاز من المستشارين الأكفاء، وإلى الميل إلى التركيز على بعض عناصر الموقف لالتقاءها أكثر مع تحيزات واضع القرار الخارجي واتجاهاته ومعتقداته، مما يؤدي إلى التركيز على جانب معين من الحقائق والمعلومات التي تتطابق مع هذه المتحيزات الشخصية المسبقة، وهذه كما يقول هولستي عوائق سيكولوجية تحول دون رؤية الموقف الخارجي وتفسره في الإطار الصحيح. (حسين، 2003)

- الاتجاهات: برأي هولستي: هي عبارة عن منطلقات تقييمية عاملة لتلك الحقائق أو الظروف أو المواقف التي يتعامل معها واضع القرارات أو يراها من منظوره الخاص. وإن واضعي السياسة الخارجية يكونون دائماً تحت التأثير المباشر أو غير المباشر لبعض الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطراف الأخرى في تلك المواقف، والتي تأتي من مشاعر العداوة أو الود أو الثقة أو الشك، ويكون غالباً لهذه الاتجاهات أثرها الواضح في تحديد الكيفية التي يستجيب بها واضعو السياسات لتصرفات الدول الأخرى.
- القيم والمعتقدات: لأن القيم هي نتيجة عملية التنشئة السياسية، وتتأثر بظروف البيئة الاجتماعية، والخبرات والتجارب التي يمر بها الأفراد ويحصلون عليها، وما ينطبق على الفرد العادي ينطبق على واضع السياسة الخارجية، ومثلاً: فإن المجتمعات الغربية فيها بعض القيم الأساسية المسيطرة التي من الصعب أن يتجاهلها أي جهاز اتخاذ قرارات خارجية، كالحرية الفردية، وحق تقرير المصير.
- وأما المعتقدات فهي أفكار وفرضيات يحتفظ بها واضع السياسات أو متخذ القرارات، مثل الاعتقاد بتفوق جنس بشري على جنس آخر، أو نظام سياسية على نظام آخر، إلخ، فمثلاً اعتقاد الغرب بأن الأيديولوجيات الشيوعية هي التي تؤدي إلى عدم التعايش العالمي، أو اعتقاد الصين أنها مستهدفة بالتآمر الغربي.
- المذاهب والأيديولوجيات: المذاهب - برأي هولستي - هي مجموعة من المعتقدات الواضحة والمحدودة التي تحاول أن تفسر الواقع، وأن توفر إحساساً بالهدف لأي تصرف

سياسي. ومن الممكن أن يتبع نطاق المذهب وتتعدد عناصره وأبعاده ويشكل ايدولوجية، التي يتجاوز تأثيرها تقرير الأهداف أو السلوك إلى التأثير العميق في رؤية واضعي القرارات الخارجية وتلوينها بصبغة محددة.

- السمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية: يرى هولستي أنه في بعض الأحيان يكون المركز السياسي الشخصي لمتخذ القرارات أو مكانته وهيبته عنصراً هاماً من عناصر رؤيته وتعريفه للموقف الخارجي، ولهذا فإن بعض القرارات الخارجية تكون وجهتها الرئيسية معالجة مشكلة سياسة داخلية (كتدهور النفوذ السياسي، أو التناقص في شعبية رئيس الدولة) أكثر منها التصرف حيال الموقف الخارجي، ويعتقد هولستي أنه لا يكفي في تحليل رؤية متخذي القرارات الخارجية التركيز على الصور والانطباعات والقيم والمذاهب والمعتقدات والدوافع الخاصة فقط؛ بل لابد من تحليل البعد السيكولوجي لتلك السياسات. (أبو عامر، 2004)

ثانياً: هيكل النظام الدولي وطبيعة الظروف الدولية السائدة كأحد العناصر الداخلية في تعريف الموقف الخارجي. يعتقد هولستي أن طبيعة النظام السياسي الدولي وخصائصه يشكل عنصراً رئيساً من عناصر تعريف الموقف الخارجي ورؤية الواقع. ففي نظام دولي قائم على فكرة القضية (أي محور الدول حول عدد من الأقطاب ومراكز القوة الدولية الرئيسية) فإن واضعي السياسات الخارجية يكونون أميل إلى الاقتناع بأن أمن دولهم لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال الآن خلال الانضواء تحت لواء المحالفات الدولية التي تنزعها تلك الأقطاب.

ثالثاً: أبعاد الدور القومي في السياسة الدولية: يعتقد هولستي بأن موقف صانعي السياسة الخارجية من النظام الدولي يكون - في أحيان كثيرة - مرتبطة بإدراكهم للأدوار التي تضع بها دولهم في السياسة الدولية، فهم إما أن يكونوا دولاً محايدة، أو دولاً عظمى لا نفوذ قوياً لها، أو شركاء في بعض المحالفات الدولية، أو يعتنقون نفس المعتقدات الإيديولوجية.

رابعاً: عامل الاحتياجات القومية: يقول هولستي إنه في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسات الخارجية بالعمل على تلبية احتياجات قومية معينة، وهذه الاحتياجات القومية قد تظهر بسبب اعتبارات جغرافية أو سكانية أو اقتصادية، والتي تتعلق بظروف دولهم الخاصة والاستجابة لهذه الاحتياجات، فهي تأتي من خلال دخول

تلك الدول في علاقات معينة مع بعض الدول الأخرى. مثل قوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية كل ذلك يؤثر على تطورها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية. (أبو عامر، 2004)

خامساً: الرأي العام: يرى هولستي أن الرأي العام يختلف تأثيره من نظام سياسي لآخر، ولهذا فإنه يعتقد بأن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية موجود وذو فعالية عند المجتمعات التي يتاح فيها للرأي العام الحصول على معلومات عن الخارج. ويوجد عندها المؤسسات السياسية التي فيها مشاركة شعبية واسعة. ويستبعد هولستي الفرضيات التي تقول بأن السياسة الخارجية بتأتي نتيجة لردود فعل ضغوطات داخلية.

وفي النهاية فإن هولستي يقول بأن اتخاذ القرارات الخارجية وتعريف الأهداف عملية ليست سهلة؛ بل هي معقدة، وتلعب في متغيرات مختلفة، ولهذا - كما يرى - فإنه من الصعب التنبؤ بدقة حول الكيفية التي يحتمل أن يؤثر بها كل واحد من هذه المتغيرات على المتغيرات الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية النظرية إلا أنها أثارت العديد من المشاكل عند التطبيق، منها مشكلة الحقائق التي هي الأساس في إقامة التوقعات التي تبنى عليها القرارات من حيث مدى كفاية المتاح من المعلومات لأغراض التحليل والتقييم واستخلاص الأحكام النهائية، ومدى الثقة في المصادر المختلفة التي تأتي المعلومات من خلالها، وكيفية التوصل إلى الطريقة التي تم بها فعلاً تفسير تلك المعلومات وربطها بعناصر الموقفين الداخلي والخارجي. (أبو عامر، 2004)

وفي ضوء تطورات البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على المستوى الدولي والاقليمي وخصوصاً دول الخليج الأكثر تأثراً به سواء على الصعيد السياسي او العسكري أو الامني ، وقد أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مواقف سياسية تعبر عن حقيقة التأثير المباشر للبرنامج سواء على المجلس أو بشكل مستقل ، تسعى هذه الدراسة الى الوقوف على توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه الملف النووي الإيراني .

ب- الدراسات السابقة

فيما يلي الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمكّن الباحث من الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الإيراني:-
أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة العبد (2012) بعنوان "بناء أمن الخليج: شراكة مع مجلس التعاون الخليجي"، وأشارت الدراسة إلى العديد من التحديات السياسية والأمنية، ومنها التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي، واستمرار التهديدات الإرهابية، وصولاً إلى الأزمة السياسية في البحرين، بحسب الدراسة التي أكدت أن البحرين يجب أن تبقى حليفاً استراتيجياً في مواجهة إيران.

حددت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه صانعي السياسة الأمريكية، وقدمت توصية لمواجهة ومعالجة تلك التحديات ومنها، إيجاد التوازن بين المصالح الأمنية والسعي نحو تحقيق الحريات للشعوب، فرغم أن للولايات المتحدة مصالح أمنية واقتصادية مهمة في المنطقة، فإنه يجب ألا ينظر إليها أنها تعارض جهود الإصلاح الشعبية. وتوصي الدراسة، بأن تستخدم الولايات المتحدة وتسفيد من موقعها الاستراتيجي، لتكون قوة اعتدال واستقرار، وتجنب الطائفية في المنطقة، وذلك عبر الصبر والاستمرار في دعم حقوق الإنسان، مع الحرص على ألا تبدو وكأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

وتحذر الدراسة أنه على الرغم من العائدات الهائلة من الموارد الطبيعية، النفط والغاز، وزيادة نسبة النمو الاقتصادي، خلال السنوات القليلة الماضية، فقد برز أمام دول مجلس التعاون التحدي المتمثل في ارتفاع نسبة البطالة، الذي قد يسبب مشاكل على المدى الطويل، ولذلك يجب أن تعمل الولايات المتحدة مع مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز وزيادة العلاقات التجارية.

- دراسة المطيري (2011) بعنوان: "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن موضوع أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يلقي بظلاله على العلاقات الخليجية الإيرانية، ومدى حاجة هذه المنطقة إلى الاستقرار ورخاء شعوبها بعيداً عن التدخل الأجنبي، والذي تدفع إليه بعض السياسات الحمقاء من بعض القيادات من الجانب الإيراني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها:

1. انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال في الأمن الخليجي
2. استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار.
3. إن فشل دول الخليج وإيران في إنهاء هذا الصراع سيؤدي إلى التدخل المباشر للدول الأجنبية تحت ذريعة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

- دراسة بني ملحم والصادي (2009)، بعنوان: " البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي"، يهدف هذا البحث إلى تبيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني من خلال محاولته الإجابة على الأسئلة الآتية: ما المنظور الإيراني لأمن الخليج؟ وما العوامل التي دفعت إيران لتكوين تلك الرؤية؟ وكيف تُؤثر تلك العوامل على السياسة الإيرانية تجاه المنطقة مع تطوّر الوقت؟ أي ما الإشكالية التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة وتداعياتها؟.

ولقد اعتمدت الدراسة فرضية مفادها "أن للبرنامج النووي الإيراني دوراً أساسياً في تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة وأن لإيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول المنطقة".

واعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج العلمي التكاملي، الذي يشتمل على عدة مناهج علمية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج ومقترحات أهمها: إن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات أمن دول المنطقة. لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في المنطقة.

- دراسة المسلم (2008) بعنوان: " أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي (في الفترة من عام 1979 إلى 2007)"، تناولت الدراسة أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي، فمن خلال المنهج الاستقرائي لاحظنا الواقع السياسي الإيراني والخليجي والكويتي في فترة الدراسة من عام 1979 إلى عام 2007.

وقد ركزت الدراسة على موضوع مهم من موضوعات الساعة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، كذلك يعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات المطروحة الآن في مجال السياسة الخارجية، كما يلقي بظلاله على الجانب الداخلي للأمن الوطني، حيث إن الحفاظ على الأمن الوطني هو في ذات الوقت حفاظاً على المصالح العليا للدولة وفق الثوابت الأساسية مع

مراعاة الإمكانيات المتاحة وإدراك المتغيرات التي تحدث، ولهذا فإن الموضوع من بين الموضوعات التي تربط بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة النظم السياسية، فقد تناولنا السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تثير الكثير من الجدل على الساحتين الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك لسعيها المستمر في ظل العصور المختلفة إلى لعب دور كبير إقليمياً ودولياً وما يشكله ذلك من أخطار على الدول المحيطة بها والتي من بينها دولة الكويت التي أولت اهتماماً كبيراً للحفاظ على الأمن الوطني بمختلف أبعاده.

-دراسة أسيري (2008) بعنوان: "العلاقات الكويتية - الإيرانية : الطموح والعقبات 2008"، يكمن واقع العلاقات الكويتية - الإيرانية في علاقات إستراتيجية، لدولتين متجاورتين تقعان في إقليم جغرافي يتسم بتنازع التيارات السياسية وتمركز مصالح قوى دولية مختلفة. وتتسم هذه العلاقات بفترات من التوتر والشد والجذب مبنية على عوامل ذاتية وإقليمية ودولية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في إيجاد السبل لتعميق هذه العلاقات وإيجاد آليات لحوار إستراتيجي كويتي - إيراني. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تتعلق باستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والعقبات التي تواجه تحسين العلاقات، والقوة العسكرية لإيران والرؤى تجاه هذه القوة، وأخيراً برؤية مستقبلية.

وتحدد طبيعة العلاقات الثنائية بأربعة عوامل وهي، أولاً: التوجه الإستراتيجي، ثانياً: عوامل التجاذب والتباعد، ثالثاً: العوامل الثقافية والدينية والتاريخية، وأخيراً متطلبات أو ضرورات التعاون المشترك مثل التقارب الجغرافي، التعاون النفطي، المحافظة على الثروة السمكية والبحرية والبيئية.

-دراسة الخالدي (2007) بعنوان: "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل. إضافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي، وقد ظهر من خلال الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية والإستراتيجية حتى تحقق مجموعة من الأهداف أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموماً، وتقرض نفسها كقوة إقليمية نووية في المنطقة.

- دراسة الخضر (2006)، بعنوان "أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي". هدفت الدراسة إلى قياس أثر الأسلحة النووية الإيرانية على أمن الخليج العربي حيث عرضت الدراسة للبرنامج النووي الإيراني وتطوره وتأثيره على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على صادرات البترول وعلى دول المنطقة وأن هذا البرنامج موجه أساساً لتهديد الاستقرار المنطقة العربية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السلاح النووي الإيراني سينبه المجتمع الدولي إلى خطورة عدم إقامة منطقة في جوانب تأكيد التوجه الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية وخطورة نزاعها مع المجموعة الدولية على أمن الخليج والمنطقة.

- دراسة الجراح (2005) بعنوان: "التحولات الإستراتيجية في إيران وأثرها على الأمن القومي العربي"، وقد توصلت الدراسة إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي وهو سلاح ذو حدين، فهو يحقق التوازن مع إسرائيل، كونه سلاح ردع بيد دولة مسلمة ومن جهة أخرى يؤدي إلى توسع إيران في المنطقة وفرض هيمنتها على الخليج العربي والاستمرار في نهج تصدير الثورة، وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد تصوراته حول الجوانب السلبية لامتلاك إيران للأسلحة النووية على الأمن القومي العربي.

- دراسة العجمي (2003) بعنوان، "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، وهدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كراس للسهم الغربي الأول، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة، وقد توصلت هذه الرسالة إلى أن الخليج العربي قد مثل بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

- دراسة مرزوق (2002)، بعنوان: "المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت، من خلال الوثائق الكويتية". تناولت هذه

الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (1961-1990) ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بافتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام منهج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة. وتم من خلال الدراسة استعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام (1961-1990) إلى فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق من عام (1990-2001) بعد تحرير دولة الكويت. كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو لدولة الكويت وأثره على سياسة الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية-العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

الدراسات الأجنبية

- دراسة سيبيل، (Saybel, 2012) بعنوان: "تظرة القانون الدولي إزاء هجوم إسرائيلي أو أمريكي على المنشآت النووية الإيرانية"، إن نقط الانطلاق لأي تحليل قانوني لهجوم عسكري إسرائيلي أو أمريكي على المنشآت النووية الإيرانية يجب أن تكون ميثاق الأمم المتحدة. الذي يمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويحدد بصورة دقيقة حالتين استثنائيتين يسمح خلاهما باستخدام القوة. هما الحالة الأولى، موافقة مجلس الأمن على استخدام القوة انطلاقاً من الصلاحيات المعطاة له تحتى البند السابع. ويمكننا أن نجزم أن الصين وروسيا ستضعان فيتو على كل قرار يصدره مجلس الأمن ويسمح من خلاله باستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية لذا من غير المتوقع الحصول على مثل هذه الموافقة، أما الحالة الثانية فهي المتعلقة بـ الحق الطبيعي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة بالدفاع عن نفسها بصورة فردية أو جماعية في حال حدوث هجوم مسلح ضدها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران لم تنفذ هجوماً ضد إسرائيل، لكن وفقاً للقانون الدولي، فإن قيام طرف بتزويد جهة معادية لدولة معينة بالسلاح وتدريبه على القتال لا يشكل في حد ذاته هجوماً مسلحاً من قبل هذا الطرف على الدولة المعنية.
- دراسة كاتزمان (Katzman, 2011) بعنوان: " الكويت: الأمن، إعادة التشكيل، وسياسة الولايات المتحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها

الكويت للتعامل مع الأزمات التي واجهت منطقة الخليج العربي، وبالأخص الجهود التي بذلتها للقضاء على التهديدات التي فرضت عبر العراق ومن ثم تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبسبب توطيد العلاقات بين الأمم المتحدة والكويت، فقد زاد ذلك من قربها من جهود الأمم المتحدة للمحافظة على العلاقة العراقية الإيرانية. كما أشارت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار الحكومي في الكويت قد يعمل على إعاقة جهود الأمم المتحدة في استخدام الكويت كحجر زاوية في منطقة الخليج، كما تشهد العلاقات الكويتية مسألة من عدم الاستقرار مع الحكومة الحالية للعراق، وذلك بسبب القضايا الإقليمية والاقتصادية والسياسية البالغة بينهما منذ غزو العراق للكويت عام 1990.

- دراسة روجرز (Rogers,2010) بعنوان: "إيران عواقب حرب"، حلت فيها النتائج المحتملة لعملية عسكرية على إيران، تشنها الولايات المتحدة أو إسرائيل. وقالت الدراسة حينها أنه على الرغم من أن الضربة الأمريكية ستدمر برامج الصواريخ، والبرنامج النووي، فإن إيران ستمتلك أساليب عدو للرد رغم الضربة الاستباقية الأمريكية، ومن هذه الأساليب قطع خطوط إنتاج وتصدير النفط الخليجي، تحريك المتمردين في العراق، تشجيع حلفائها في جنوب لبنان على مهاجمة "إسرائيل"، وتصميم إيران على إعادة بناء برنامجها النووي وتطويره بسرعة ليتحول إلى برنامج تسليح نووي، والانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي. وهذا ما سيتطلب شن المزيد من الهجمات ضد إيران، وبالتالي، فإن أي عملية عسكرية ضد إيران لن تكون أمراً قصير المدى، بل ستؤجج فتيل مواجهة معقدة طويلة الأمد. وهذا ما يستدعي استبعاد الخيار العسكري.

وتعد هذه الدراسة استكمالاً للدراسة التي صدرت سنة 2006، وفيها ترى مجموعة أوكسفورد إن الخطر الأكبر حالياً هو قيام إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية على إيران. وفيما تلحظ هذه الدراسة السياق الأمريكي للموضوع، تركز في المقابل على القدرات الإسرائيلية وعلى الرد الإيراني المحتمل.

- دراسة ونغ (Wang, 2009) بعنوان: "الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي". هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على الأمن في الخليج العربي. أظهرت نتائج الدراسة أن النزاع الحالي بين الولايات المتحدة وإيران يكمن في القضية النووية. أظهرت الدراسة محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن

الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، على أساس القواعد الأمريكية وضرورة الإصلاح الديمقراطي في المجتمعات المحلية. ولكن مع زيادة قوتها ونفوذها بعد حرب العراق. وبينت الدراسة أن السبب في سعي إيران إلى تحقيق أمن الخليج العربي الإسلامي هو مقاومة نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الخليج. وأظهرت اختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من حيث المفهوم والأهداف.

- دراسة أبو طالبى (Abootalebi, 2007) بعنوان: " إيران ومستقبل أمن الخليج العربي". أظهرت الدراسة مدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلى الدول العربية. وبينت أنه في حالة غياب أي ترتيبات أمنية فإن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى الاعتماد على وجودها العسكري والنفوذ السياسي للحفاظ على الأمن من خلال التعاون مع الدول العربية السلطوية المحلية والضعيفة سياسياً. ولهذا فإن وجود الولايات المتحدة سيولد مزيد من العداء لأميركا وسيشجع على مواصلة نضالهم من أجل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وأظهرت أن استبعاد إيران من الأمن الخليجي سيعمل على توليد قوى معزولة ومعادية بين الدول المنافسة للخليج العربي، وأرضاً خصبة لمعاداة الولايات المتحدة وانتشار الإسلام المتشدد. في حين أن إدراجها يترتب عليه أمن الخليج العربي وسيستفيد منه المجتمع المدني وقوى الاعتدال في إيران من خلال "تطبيع" سلوك إيران في المجتمع الدولي. وأظهرت الدراسة أهمية ذلك في تسريع حل النزاعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين واللبنانيين.

- دراسة ماير (Mayer, 2004) بعنوان: "الأمن القومي لخرافة القومية الوطنية: السبب الذي يجعل إيران تريد امتلاك أسلحة نووية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن دوافع إيران لامتلاك الأسلحة، وأظهرت الدراسة أن هذه الدوافع تتمثل في ثلاثة نقاط هي: أولاً: التهديدات الخارجية التي تدفع إيران لامتلاك رادع نووي، ثانياً: الحكومة الإيرانية تدفع وتحفز أفرادها على امتلاك الأسلحة النووية. ثالثاً: بناء البنية التحتية النووية الإيرانية، والمنافسة ضد المنظمات الأخرى من أجل مصالحهم الذاتية الخاصة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً في استمرار تطوير الأسلحة النووية. ولذلك توصي الدراسة بثلاث توصيات أولها الاقتراح على الولايات المتحدة بإنشاء منظمة أمن خليجية متضمنة إيران والحكومة العراقية الجديدة، لبناء بيئة أمن جماعي خالية من الأسلحة النووية. وأن تقدم واشنطن حوافز اقتصادية لإيران في حال تم نزع السلاح منها، وضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على زيادة تكلفة الأسلحة النووية.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تبحث في دور السياسة الخارجية الكويتية اتجاه البرنامج النووي الإيراني وانعكاساتها وأثارها وكيفية مواجهتها لها، كما تتميز هذه الدراسة في محاولتها للكشف عن الأبعاد الخفية التي تتعلق بسياسة الكويت الخارجية اتجاه البرنامج النووي، والكشف عن موقف الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.

منهجية الدراسة

المنهج التاريخي: ويعتمد هذا المنهج - كما تشير أدبيات البحث العلمي - على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية، بحيث يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة، فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى إمتداداتها وجذورها التاريخية، ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حالياً، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتركمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط وسيستخدم هذا المنهج في دراسة مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والتداعيات الدولية والإقليمية للبرنامج خلال الفترة 2003-2012.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة الذي يهتم بعرض الحقائق العلمية والفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وعرض النتائج التي تتمثل في امتلاك إيران البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات وسلوك السياسة الخارجية الكويتية، والأبعاد الاقتصادية والأمنية للبرنامج النووي الإيراني والنتائج المترتبة على امتلاك إيران قدرات نووية يمكن استخدامها في فعاليات عسكرية مستقبلاً.

الفصل الثاني

التعريف بالبرنامج النووي الإيراني والسياسة الخارجية الكويتية

تمهيد

تختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات وعوامل عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية والتي تشمل نظامين الإقليمي والدولي. (أبو دية، 1983:13)

وأما اهتمام السياسة الخارجية فتتبع من كون السياسة الخارجية أحد حقول المعرفة تأثرت بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى، وأهم ما يميزها اهتمامها بشكل خاص بكل ما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي، وإذا كان علماء السياسة قد درجوا في الماضي على تناول السياسة الخارجية كجزء من التاريخ الدبلوماسي وحصر اهتمامهم في معالجة مسائل تقليدية كقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية والاعتراف الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فإن الاتجاهات الحديثة قد بدأت تعير اهتماماً كبيراً لعدة أمور وقضايا وفي مقدمتها: (طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، وفكر القادة والزعماء، دور الرأي العام، دور الإعلام والدعاية، كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، الشخصية الوطنية، طبيعة العلاقة مع مراكز الثقل والتوجيه في النظام الدولي، الأحلاف العسكرية، التكتلات الاقتصادية، المنظمات الدولية، التقدم العلمي

وتأثير التكنولوجيا، التجمعات والأحلاف السياسية، أنماط وسائل الاتصال والإعلام والدعاية الدولية، وسائل وأدوات التجسس والتجسس المضاد، الصراعات الأيديولوجية وغيرها. (الهزامية، 1997:24)

يتفق علماء السياسة على أنه لا يوجد تعريف محدد ومفهوم للسياسة الخارجية، من منطلق ارتباطها بكيان سياسي وهي بذا تخضع للمفاهيم الاجتماعية النسبية التي تبقى في مضمونها هي الأساس (Oran,1968). ومن هذه الزاوية ، فإن السياسة الخارجية - كمفهوم شامل - هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في موقف معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. ومن هنا فإن سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل (سلبى أو إيجابى) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو أجلة معينة. (فاضل، 2001:543)

تشير أزمة البرنامج النووي الإيراني في تفاعلاتها المتصاعدة العديد من القضايا والإشكاليات بما يتعلق بالعمليات الداخلية في إيران، وبعضها الآخر يتعلق بمصير العلاقات الخارجية ولا سيما علاقتها مع دول الخليج العربي، والنتائج المترتبة والمحتملة من إمتلاكها للبرنامج النووي. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية وملاحمها

المبحث الثاني: مراحل وأبعاد وتطور وإتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية وملاحمها

تسعى السياسة الخارجية للدول إلى تحقيق أهداف بما يخدم مصالحها الوطنية وتحقيق ثلاث أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة ، وهذه الأهداف لا تتغير أبداً، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. وعند الحديث عن توجهات الدولة ورؤيتها للأحداث السياسية والأزمات التي تنشأ، فإنها تبني مواقفها وتوجهاتها على جملة المتغيرات والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية.

تتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية:(الدويهي،1992: 86-106)

1. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للأمة الإسلامية بشكل عام.
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.
4. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة العلاقات الدولية التي تخدم القضايا الكويتية الوطنية أولاً ومصالح العالمين

العربي والإسلامي ثانياً من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى

جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضية القومية.

5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة في شؤونها الداخلية.

6. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية

7. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من

حالي الاضراب وعدم الاستقرار.

8. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد الدولي.

9. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه

لدفع الظلم عنه.

10. استغلال علاقات الكويت الخارجية و ثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا

المنطقة العادلة خاصة القضية الفلسطينية

وتعنى جملة الأهداف في جملة ما تعنيه استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد

واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات العربية - العربية والحفاظ على الذات الكويتية

والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية. (العجمي، 2011)

أبرز ملامح السياسة الخارجية الكويتية

هيمنت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام 1961 ديناميكية جديدة وهي

الرغبة في لعب دور نشط وفعال في العالم الخارجي، وتتسم قدرات الكويت لمواجهة التحديات

والتحديات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها.

وتبرز ملامح هذه الديناميكية من خلال: (أيري، 2010: 269-270) (أيري، 1993:

373-387) (العازمي، 2006: 20-21)

أولاً: ان السياسة الخارجية الكويتية لا تتأثر ذاتياً وإنما وإنما هي خارجية التأثير والتوجه أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها فعلية عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف حتى وإن إنسجمت في توجهاتها وبصورة كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها دول الجوار سواء كانت متغيرات نوعية أو كمية ، فالبيئة الخارجية مؤثرة بشكل حاد في رسم السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: تتحد مركزية السياسة الخارجية الكويتية من خلال السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية او شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها فيما يتضح أن دور الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية على أهميتها دورها ثانوي أو جانبي، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وابداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان هذا على الرغم من أن دور هذه السلطة في الكويت يفوق دوره في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ويرى بعض المحللون أن تصرفات السلطة التشريعية ودور أجهزتها محدودة في خلق رأي عام ضاغط فيما تؤثر بعض الجماعات من منطلق تاريخي مثل التجار والقوميين العرب، وكذلك التيار الإسلامي الأصولي في تعبئة الرأي العام والضغط على صانع القرار السياسي (العجمي، 2011).

ثالثاً: أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً وربما معدومة، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى إمكانيات لديها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار على الأقل، خاصة من كانت تخشى قوتهم العسكرية سابقاً مثل العراق أو من ما تزال تخشى من امتلاكهم لأسلحة تفوق قدرة دول الخليج العربية مجتمعة، وهنا حصرياً إيران.

رابعاً: من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكيونتها الدولية هو امتلاكها من بين أمور عديدة ثروة نفطية هائلة منحها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، الأمر نجحت من خلاله في تحديد الخصوم والأعداء وإستمالة الأصدقاء والحلفاء. (العجمي، 2011)

خامساً: تركت التحديات التي واجهتها الكويت من جانب إيران والعراق بصماتها البارزة في سياسة الكويت الخارجية، واعتمدت في سبيل الخلل من هذه التحديات والمخاوف على كل السبل التي تحول دون إعادة هذه المخاوف من جديد، فاستمالة كل الأصدقاء والحلفاء الذين يتعاطفون مع قضيتهم مع العراق عموماً، خاصة موضوع الأسرى فيما بعد، كما سلكت كل طريق مؤدي إلى تغيير سلوك القيادة العراقية تجاهها، وهذا ما يفسر علانية مشاركتها في إسقاط النظام العراقي السابق، لإدراكها السياسي أن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية واستقرار المنطقة وإقامة علاقات

طبيعية مع العراق، لن تكون إلا مع عراق جديد بنظام آخر غير النظام الذي غزا ديارها واستباح حرمتها.

محددات ومراحل صنع القرار في السياسة الخارجية

تكتسب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية كبيرة وتتحدد مستويات ومراحل

صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية:-

المستوى الأول: ويختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات أمير البلاد فيما يتعلق بمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا.

المستوى الثاني: ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وتناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع: وهو مجلس الأمة الذي لعب وما زال دوراً مؤثراً في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغم الأزمات السياسية العديدة التي نشبت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير سياسياً والتهديد- في

بعض الأحيان -بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة. (المري، 2007، 45).

المبحث الثاني: توجهات التفكير الإستراتيجي الإيراني في المجال النووي.

المطلب الأول: مراحل تطوير البرنامج النووي الإيراني:

مرت الجهود الإيرانية المبذولة بإتجاه تطوير القدرات النووية الإيرانية والحصول على

تكنولوجيا متطورة في هذا المجال بأربعة مراحل رئيسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

إن بداية امتلاك إيران لسلاحها النووي كانت بداية في عهد شاه إيران واستهدفت قدرة نووية بسيطة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر وكانت بمساعدة ألمانيا. (الدجاني، 2000:38) بالإضافة إلى أن إيران كانت تمتلك بالفعل مفاعلاً نووياً تجريبياً حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينيات، وتبلغ قوته (5) ميغاوات. أن الشاه قد بحث في أوائل عام 1975م مع فريق الخبراء الألمان الغربيين إمكانية عقد صفقة لتقديم تكنولوجيا لإخصاب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتونيوم التي توفر في النهاية دورة وقود كاملة، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يساعد إيران على إنتاج أسلحة نووية وبدون مساعدة خارجية وقد فشلت هذه المحاولة بسبب الضغط الأمريكي الذي استند - آنذاك - على ما يلي: (بشير، 2005:36)

(1) إن مبدأ المظلة النووية الأمريكية كفيلة بحماية الحلفاء مع الالتزام المعلن بعدم تجهيز دول

جديدة - ما عدا إسرائيل - بالتكنولوجيا التي توفر مستلزمات صناعة السلاح النووي.

(2) لقد كان باستطاعة الشاه بما شيده من قاعدة للردع التقليدي أن يفرض تفوقاً بالأسلحة التقليدية على منطقة الخليج العربي، وكانت إيران قد حصلت بالفعل على الأسلحة الأكثر تقدماً في مقابل ما حصل عليه العراق والسعودية ودول الخليج الأخرى مجتمعة سواء من حيث الكم أو النوع في كافة صنوف الأسلحة و الطيران والدروع والبحرية، ومن ثم فليس لها من حاجة لإدخال الردع النووي لكي يتمكن الشاه من فرض دوره على منطقة الخليج.

(3) إن امتلاك إيران لقاعدة تكنولوجية نووية تسهل الحصول على أسلحة نووية كان يعني حرمان إسرائيل - الحليف الأقوى للولايات المتحدة - من التفرد بميزة التفوق في هذا المجال على بقية دول المنطقة سواء كان هذا التفوق في بناء قاعدة تكنولوجية متطورة أو بلوغ القدرة على صناعة السلاح النووي، ومهما كانت درجة التحالف الأمريكي مع إيران - في ذلك الوقت - إلا أنها ظلت بمستوى أقل من درجة التحالف مع إسرائيل، فما قدمته الولايات المتحدة لإيران من خبرات وموارد ساعدها على إنكفاء تطلعها الدائم نحو التفوق النوعي على الجميع بعنصر فعال إضافي وهو امتلاك قدرة الردع النووي.

(4) بعد تفجر الثورة الإيرانية في عام 1979م ونجاحها في القضاء على حكم الشاه فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران ودعت كلاً من ألمانيا وفرنسا إلى عدم إستئناف التعاون النووي مع إيران، علاوة على ذلك فقد غادر العديد من علماء الذرة الإيرانيين البلاد عقب الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل البرنامج النووي الإيراني يعيش في حالة من الجمود حتى منتصف الثمانينات. (مزاحم، 2003:195)

المرحلة الثانية:

مع قيام الثورة الإسلامية، دخل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة جديدة مختلفة تماماً. ففي الفترة الممتدة ما بين قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينات، أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية. (اليمي، 2006:7)

يضاف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حصاراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب. وعلى الرغم من الانتكاسة التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني في بداية العهد الثوري، إلا أن إيران استمرت في تشغيل محطة بوشهر النووية، وظل يعيش في موقع المنشأة عدد ما بين (300 - 400) إيراني يتولون أعمال صيانتها، كما إن هناك مرافق تتسع لحوالي (2000) عامل، بالإضافة إلى إمكانية تقديم خدمات لـ (2000) عامل آخرين. (ذياب، 2004:55)

المرحلة الثالثة:

وتبدأ عام 1986م عقب إعلان آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال. واتخذ هذا النشاط مسارات أربعة هي: (الصدي، 2004:66)

(1) قامت إيران بتوسيع دائرة التعاون في المجال النووي مع الدول الأجنبية كالأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وكانت إيران قد وقعت اتفاقاً مع باكستان في

عام 1986م، بالتعاون معها في المجالات العسكرية النووية حيث تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين ومساعدتهم في البرنامج النووي الإيراني.

(2) وقعت إيران أيضاً اتفاقاً مع الأرجنتين عام 1987م، وذلك للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب ولكنه غير مخصص للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبي، ثم أتفقت إيران مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من 1988 - 1989 على الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المركز.

(3) في أيلول عام 1989م وقعت إيران اتفاقاً كوريا الشمالية خلال زيارة سرية قام بها وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة علي خامنئي الذي كان يشغل منصب رئيس الدولة آنذاك إلى (بيونج يانج) وكان الهدف من الاتفاق تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتكنولوجيا النووية بين البلدين.(العيسى،1996:52)

(4) قامت إيران بتوسيع بنيتها النووية الأساسية من خلال افتتاح مركزاً جديداً للأبحاث النووية في مدينة أصفهان، بالإضافة إلى محاولة الحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة أو تجميعها على مراحل متعددة.

(5) عملت الحكومة الإيرانية على إستقدام علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد عقب قيام الثورة الإسلامية كما أهتمت بإرسال العديد من الباحثين النوويين الإيرانيين إلى الخارج لتلقى تدريب عملي متقدم من أجل تطوير القدرات الفنية والعلمية للعلماء الإيرانيين في المجال النووي، ولعبت باكستان دوراً هاماً في هذا المجال من خلال قيامها بإشراك العديد من العملاء الباكستانيين في البرنامج النووي الإيراني وإعطائهم معلومات هامة في بناء

الأسلحة النووية عن طريق التدريب العملي في مفاعل كاهوتا
الباكستاني. (النجدي، 1999:5)

(6) رفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي، حيث جرى الاهتمام بالدخول إلى عمل
الأبحاث الخاصة بالوقود النووي والتي أنقسمت إلى ثلاثة أنواع:

أ - تخصيب اليورانيوم.

ب - إعادة معالجة الوقود النووي غير المشع كيميائياً لاستخراج البلوتونيوم.

ج - تخصيب اليورانيوم بالليزر.

ونتيجة لذلك تددت المخاوف الأمريكية حيال النشاط النووي الإيراني بعد قيام الحرب بين
العراق وإيران، عندما أنتهت الحرب عام 1988 عادت إيران للاتصال بشركة سيمينس الألمانية
من أجل استئناف النشاط النووي. ولكن الحكومة الألمانية خضعت للضغوط التي مارستها عليها
الإدارة الأمريكية بعد الاستجابة لطلب الإيرانيين، وبعد وفاة الخميني تم توقيع اتفاقية بين طهران
وموسكو للتبادل التجاري وبيع السلاح، وكذلك التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة
النووية.

وقد تم توقيع اتفاقية بين إيران وروسيا بقيمة (800) مليون دولار في عهد الرئيس
الروسي السابق بوريس يلتسين لإعادة بناء المنشآت النووية التي دمرتها الحرب العراقية -
الإيرانية وإنشاء مفاعل نووي بحيث يشرف على تشغيله فريق إيراني روسي، وبالفعل بدأ التعاون
بين الدولتين عندما شرعت روسيا في تدريب الفنيين الإيرانيين والعاملين في ميدان الفيزياء،

وبتوزيع المنشآت النووية الإيرانية في أماكن سرية مختلفة تخضع للسيطرة المباشرة للعسكريين، التي بدأ العمل بها قبل عامين من تفجيرات 11 أيلول 2001، وكان هم الولايات المتحدة ليس ما يمكن أن تحققه إيران من تقدم، وإنما فيما يمكن أن تحصل عليه من روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

كما أستمرت الولايات المتحدة بمساعدة الموساد الإسرائيلي في اقناع شركات ألمانية وأوكرانية وتشيكية بعدم بيع التقنيات النووية لإيران لفرض العقوبات عليهم. ونتيجة لإنشغال إدارة بيل كلينتون بموضوع العراق وتوسيع إطار حلف شمال الأطلسي، فقد خففت الضغوط على إيران؛ ففي عام 2001 ووفقاً لمصادر أمريكية جمعت إسرائيل براهين على وجود شركتين روسيتين على الأقل تقومان بتصدير مواد لازمة لتصنيع السلاح النووي إلى إيران. وفي نهاية عام 2001 توصلت الأوساط الإستخبارية الأمريكية إلى أن إيران تمثل خطراً عاجلاً في تصنيع السلاح النووي أكثر من الخطر الذي أذعن واشنطن على الإرهاب ومساعدة إيران لها قد شغلها عن هذا الأمر، فقويت العلاقة بين روسيا وإيران نتيجة لتعاونها في المجال النووي، ثم موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى، بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق خاتمي لها، بتكلفة تقدر بحوالي بليون دولار. (إبراهيم، 2005:25)

حاولت إيران الحصول على إحتياجاتها التكنولوجية والنووية من

خلال: (Ryu,2003:140)

1. التفاوض السري عن طريق وفود تقوم بزيارة بعض البلدان وشراء المعلومات وقد نجحت في التعامل مع روسيا حيث أستفادت من الاستعانة بعشرات من كبار الخبراء الروس

الذين قدموا لإيران خدمات كبيرة، وأيضاً التعامل مع السوق السوداء للتكنولوجية النووية، والذي ساهم عبد القادر خان، المهندس الباكستاني لبرنامجها النووي في تغذيته.

2. التفاوض العلني مع دول لا تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية؛ حيث جرت مفاوضات على أعلى المستويات مع هذه البلدان مثل زيارة الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني للصين.

المرحلة الرابعة:

عارضت الولايات المتحدة بشدة الاتفاق الإيراني الروسي فيما يخص بناء المنشآت النووية، وترى أن الطاقة النووية غير ضرورية في بلد لديه مخزون ضخم من النفط مثل إيران، فهي تخشى أن يستغل الاتفاق غطاء لتحويل التقنية النووية الأكثر حساسية لإيران وتدريب المتخصصين النوويين الإيرانيين الذين يمكن استخدامهم في دعم برنامج تسليح نووي (شحاتة، 2004).

وبعد كشف الاستخبارات الأميركية منتصف العام 2002 عن وجود موقعين نوويين "سريين" لموقع لتخصيب اليورانيوم في "نانتاز" ووحدة لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من آراك ، وبذلك في شباط 2003 أعلن القادة الإيرانيون عن خطة جديدة لتطوير وحدة طاقة نووية باستخدام مصادر محلية بحتة، وهذا التطور له أهمية خاصة نظراً للكشف عن الموقعين السريين. وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه المواقع يمكن أن تسهم في قيام إيران بتطوير دورة وقود نووي كاملة قد تمكنها من بناء أسلحة نووية دون استيراد مواد نووية من الخارج.

يمكن إجمال القدرات النووية لإيران كما يلي:

- هناك برنامج ضخم لإنشاء مفاعلات طاقة لتوليد الطاقة المدنية بمساعد روسيا.
- هناك مفاعلان بحثيان بسعة 5 و30 كيلوات ووحدة تجميع بقوة 1 كيلوات في أصفهان وطهران، وكلها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن اعتقاد المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين في سعي إيران لامتلاك إمكانية بناء أسلحة نووية، رغم توقف إيران عن محاولة صنع أجهزة الطرد المركزي منذ تشرين الأول من عام 2003، وهو ما جعلها تكسر أختام وكالة الطاقة على مفاعلها النووي وعادت للعمل فيها في النصف الثاني من عام 2004 تميزت بتصاعد المواقف ما بين إيران من جهة والأطراف التي لها علاقة بملفها النووي من جهة أخرى، وبمحادثات بينها وبين كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي ممثلاً في الترويكا لكن لم تكن هذه المحادثات مقنعة لإيران خاصة أنها أرادت أن تحرمها من إتمام دورة الوقود النووي وهو ما عبرت عنه الوكالة من خلال تصويتها بالإجماع على اتفاق تحرم بموجبه من كل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم في الثامن عشر من أيلول من عام 2004. (شحاتة، 2004)

ونتيجة لذلك فقد أوقفت إيران عملها في المفاعلات النووية لفترة معينة وعادت العمل في مفاعل أصفهان في عام (2005) تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن بدون تخصيب اليورانيوم كما عرضت إيران على الترويكا مبادرة بوقف نشاط التخصيب لسنتين. لكن مقترحها لم يجد استجابة من الأوروبيين ورغم هذا التوجه الإيجابي في تدبير الإيرانيين لمفهم النووي فقد نقلت الوكالة الدولية للطاقة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في 4 شباط 2006، وهكذا عادت إيران إلى تخصيب اليورانيوم وأوقفت تعاونها مع الوكالة. (مزاحم، 2006:48)

واتهمت إيران بخرق المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ولوحت بخيار التدخل العسكري، ولم يمر سوى شهران وبالتحديد في 11 نيسان 2006 ليعلن "أحمدي نجاد" في خطاب له بنجاح إيران بتخصيب اليورانيوم من خلال (164) جهاز طرد مركزي وإتمام دورة كاملة للوقود النووي، وهو الأمر الذي أدى إلى دخول إيران إلى المجال النووي من أوسع أبوابه، وقد أصدر مجلس الأمن قراره (1696) الذي ينص على ضرورة توقيف إيران لتخصيب اليورانيوم مع التهديد بالعقوبات الاقتصادية، الأمر الذي لم تستجب له إيران خصوصا مع مواقف روسيا والصين المساندة لها في المجلس و الرفضة لأي عقوبات اتجاه إيران، وهكذا أصبحت إيران قادرة في أي وقت على صنع قنبلتها النووية الخاصة.(السعيدان،2007)

وفي أيلول من عام 2006 نص قرار مجلس الأمن رقم (1737) كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "منع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياه الثقيلة" وتعتبر هذه من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران.

وفي آذار من عام 2007 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1747) وفرض عقوبات اقتصادية على إيران بشأن برنامجها النووي والصاروخي، وذلك بمنع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي (سيباه) و28 شخصا ومنظمة أخرى ومعظمها مرتبط بالحرس الثوري الإيراني، ونصت قرارات مجلس الأمن كذلك على منع واردات الاسلحة إلى إيران وتقييد القروض الممنوحة لها.

وفي آذار 2008 مدد القرار 1803 الحظر على الاصول الايرانية والسفر على المزيد من الشخصيات الايرانية، وفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أربع مجموعات من العقوبات على ايران، هي القرارات 1737، 1747، 1803 و1929، وجميعها تهدف إلى أن تجعل من الصعب على ايران الحصول على معدات وتكنولوجيا وأموال لدعم نشاطاتها النووية.

وتضمنت تلك القرارات حظر بيع المواد والتكنولوجيا لإيران والتي يمكن استخدامها في عمليات تخصيب اليورانيوم ونشاطات المياه الثقيلة وتطوير الصواريخ الباليستية، وعدم التعامل مع بعض المصارف الإيرانية، وتوقف بيع أنظمة التسلح لإيران، ونظراً لتلك القرارات ألغت روسيا بيع إيران أنظمة صاروخية، والتحقيقات في الشحن الجوي والبحري، لكنها لا تعطل رغم ذلك تصدير النفط والغاز، المصدر الرئيسي للعائدات الإيرانية.

في عام 2010 شهد الملف النووي الإيراني تطوراً من مستوى آخر حيث وافقت طهران على عملية تبادل الوقود النووي وفقاً لاتفاق ثلاثي مع تركيا والبرازيل وفي السابع عشر من كانون الثاني من نفس العام عقدت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن اجتماعاً في الولاية الأمريكية نيويورك حول الملف النووي الإيراني وانتهى الاجتماع دون التوصل إلى أي قرارات بشأن فرض عقوبات جديدة على إيران، وفي الثاني والعشرين من شهر شباط من نفس العام، كشفت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران حددت مواقع محتملة لكي تبني عليها منشآت نووية جديدة (وكالة الأنباء الكويتية، 2010).

أعلن وزير الدفاع الإيراني "احمد وحيدى" في السابع من آذار من عام 2010 أن الجمهورية الإيرانية بدأت بإنتاج صاروخ من نوع جديد قصير المدى مضاد للسفن ويستطيع هذا

الصاروخ على تدمير أهداف بوزن 3 آلاف طن، ودعا وزراء خارجية مجموع الثماني للدول الصناعية الكبرى في ختام اجتماعهم في كندا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حاسمة بما يتعلق بموضوع الملف النووي الإيراني.

صوت مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران من عام 2010 لصالح قرار بفرض عقوبات جديدة على إيران وذلك بسبب رفض إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم، واعتمد مجلس الأمن القرار 1929 الذي تقدمت به الولايات المتحدة بموافقة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ب12 صوتاً مقابل رفض تركيا والبرازيل ومحايدة لبنان، وفي 20 تموز 2010، أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون يسمح لإيران بالرد بالمثل على عمليات التفتيش التي قد تنفذ ضد السفن والطائرات الإيرانية كرد على العقوبات الدولية المشددة التي فرضها مجلس الأمن الدولي على طهران مؤخراً. (البحيري، 2010:22)

وفي 24 تموز من العام نفسه بدأت إيران ببرنامج لبناء مفاعل تجريبي يعتمد على تقنية الانصهار النووي بتكلفة تصل إلى 8 ملايين دولار أمريكي. وأقر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في السادس والعشرين من تموز عام 2010 أيضاً عقوبات مشددة على إيران على خلفية بناء برنامجها النووي وتضمنت تلك العقوبات فرض حظر شامل على الاستثمار في صناعات النفط والغاز واجراءات تستهدف القطاع المالي والحرس الثوري الإيراني .

وفي 10 آب عام 2010، قامت إيران باستخدام معدات إضافية تم تركيبها لتخصيب مواد نووية إلى مستويات أعلى وبكفاءة أكبر متجاوزة في ذلك العقوبات الدولية، وفي 21 آب 2010،

بدأت إيران عمليات شحن محطة بوشهر النووية الإيرانية بالوقود في احتفال حضره مسؤولون إيرانيون وروس لتصبح المحطة رسمياً منشأة نووية.

وفي 22 آب 2010، دشّن الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" أول قاذفة قنابل بعيدة المدى (طائرة من دون طيار) تنتج محلياً في إيران أطلق عليها (إسم كرار)، وفي 3 أيلول عام 2010، فرضت الحكومة اليابانية عقوبات اقتصادية على إيران منها تجميد أصول مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني وتشديد القيود على المبادلات المالية إضافة إلى تعليق أي استثمارات يابانية جديدة في قطاعي النفط والغاز في إيران.

وفي 23 أيلول عام 2010، أصدر الرئيس الروسي "ديمتري مدفيدف" بياناً يقضي بمنع الأفراد والمؤسسات والشركات الروسية من تقديم أية خدمات مالية إذا ما كان لها علاقة بالبرنامج النووي لإيران.

كما تضمن القرار حظر تصدير أنواع معينة من الأسلحة الروسية لإيران وحظر دخول بعض الشخصيات الإيرانية المرتبطة بالملف النووي الإيراني إلى الأراضي الروسية، وفي 26 تشرين الأول من عام 2010.

وفي 27 تشرين الثاني 2010 أعلنت إيران بدء المرحلة الختامية لتشغيل محطة بوشهر النووية، وفي الخامس من كانون الأول أعلنت إيران إنتاج أول دفعة من مسحوق اليورانيوم المكتف الخام والذي يعرف باسم " الكعكة الصفراء " والذي يستخدم في إنتاج اليورانيوم المخصب من منجم غاشين القريب من بندر عباس جنوب إيران.

المطلب الثاني: أبعاد البرنامج النووي الإيراني-الأمني والإقتصادي

دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن والبعض الآخر منها غير معلن، وعلى الرغم من أن العديد من الساسة الغربيين والإسرائيليين يعتقدون أن الدافع الرئيسي المحرك للبرنامج النووي الإيراني يتمثل في السعي إلى إنتاج القنبلة النووية إلا أن المسؤولين الإيرانيين يشددون دوماً على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتمثل الأهداف والدوافع للبرنامج النووي الإيراني في التالي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

ركزت إيران على دوافع وأهداف البرنامج النووي الإيراني على الصعيد الإقتصادي حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن البرنامج النووي لإيران يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية وذلك لتخفيف استهلاكها من الغاز والنفط ولا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات الطاقة في إيران، وتشير الحكومة الإيرانية على إنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة ولكنها تسعى أيضاً إلى تخفيف النسب الحالية من أجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي بهدف توجيهها نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية، ويؤكد المحللون الأمريكيون والغربيون إلى أن المفاعلات النووية سوف تتكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط

والغاز ممكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى (18-20%) من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق علاوة على ذلك فان إيران ركزت على إنشاء مفاعلاتها في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد. (سويلم، 2006)

ثانياً: الدوافع العسكرية

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني من خلال الدروس التي استفادت منها إيران في ظل ما شهدته الحرب العراقية - الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، من أبرزها أن إيران مستعدة لأية احتمالات قد تواجهها في المستقبل، وأنها استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيراً على القيود التي تفرضها الخصوم على أنفسهم أو تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران (المطيري، 2011، 53-54).

ثالثاً: تعزيز المكانة السياسية الدولية وتحقيق الأمن والاستقلال

وذلك من خلال تعزيز المكانة السياسية والدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أن امتلاك إيران للسلاح النووي يساعد في تقويتها وحصولها على مكاسب سياسية من خلال تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية، وأن مواجهتها للقوة العظمى الوحيدة في العالم، يشكل تهديداً لأمنها وسيادتها، ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة كالسلاح النووي (فتحي، 2006: 361).

رابعاً: الرغبة في تحقيق التوازن مع إسرائيل:

إن أحد الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في اللحاق إلى القوى الإقليمية المجاورة لها كإسرائيل، كما أن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر بشكل عن رفض إيران لسياسة الغرب التي تعرض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل، أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وتحت وطأة الخوف من البقاء تحت التهديد الإسرائيلي للمنطقة، وفرض الشروط المجحفة بشأن القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة، ونتيجة لهذا الخلل في ميزان القوة، ربما فكر الإيرانيون في إصلاح هذا الخلل من خلال إحداث نوع من التوازن، هو توازن الرعب النووي، فمع هذا التوازن لا تجرؤ أية دولة في المنطقة على القيام بعدوان على إيران، وبالتالي قد تعتبر حاجة إيران إلى الأمان في مقابل العدو التقليدي إسرائيل أحد الدوافع التي ترجح سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. (فتح الله، 2006)

من المعلوم أن إيران تقع وسط محيط إقليمي نووي يمتد من إسرائيل غرباً وعبوراً إلى الشرق حيث الهند وباكستان ويشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً لوجود دولة إسرائيل في ظل مشاعر العداء الإيراني المععلن لأمريكا وإسرائيل، وأن السياسات الراديكالية التي تتبعها إيران إلى جانب امتلاكها للسلاح النووي تشعر إسرائيل بأن ذلك يشكل تهديداً لها ولأمنها

بما يجعل موازين القوى متساوية بين الدولتين، ويتضح من ذلك فشل الجهود الإسرائيلية في منع إيران من امتلاك سلاح نووي (عبدالقادر، 2005: 59).

كما أن بعض المحللين العرب والخليجيين يدافعون عن حق إيران في تملك النووي، من منطلق أن إسرائيل تملك السلاح النووي ولا أحد يحاسبها فلماذا تحاسب إيران وهي تريد تحقيق التوازن الذي يخدم مصلحتها ومصلحة الدول العربية أيضاً، ولكن البعض الآخر من الاجتهادات يعتبر في هذا الطرح تغافلاً عن أمر جوهري فتملك إسرائيل للسلاح النووي لا يهدد أمن الخليج ولا استقراره، ولن تملك إيران لهذا السلاح يعتبر أمراً خطيراً يهدد أمن الخليج واستقراره. (الأنصاري، 2006: 55)

رابعاً: العداء الأمريكي - الإسرائيلي لإيران:

يُعدّ الخلاف الإيراني الأمريكي حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسي مثلها من قبل، فمن ناحية ترى واشنطن أن بينها وبين إيران عداءً استراتيجياً عميقاً، بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية عام 1979م بكل المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد قضت على نظام الشاه أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية فيها، ولنظامها الدفاعي ضد الاتحاد السوفيتي وأرست نظاماً دينياً شديد العداء للولايات المتحدة، خصوصاً وأن الثورة الإيرانية قد جاءت في وقت كان الاتحاد السوفيتي يعمل فيه على التوسّع والانتشار مرة أخرى، حيث شهد هذا التوقيت دخول القوات السوفيتية إلى كابول، مما أدى إلى شعور واشنطن بالهزيمة، وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة..

إن شعور إيران بامتلاكها لهذا النوع من السلاح سيجعلها تضمن لنفسها حماية أراضيها من أي عدوان خارجي، وحرمان الولايات المتحدة من إمكانية غزوها على غرار ما حصل للعراق، وتشكيل قوة ردع بإمكانها أن تمنع وقوع أي مغامرة أمريكية تهدد بشكل مباشر وجود النظام السياسي الحالي في إيران (كيمب، 2005، 253-254).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أكثر الأطراف معاداةً للبرنامج النووي الإيراني، وإن هذين الطرفين هما الأكثر إمساكاً بخيوط اللعبة في حالة عدم التوصل إلى تسوية سلمية للملف النووي الإيراني، فإسرائيل لا يمكن أن تسمح لدولة عربية أو إسلامية من دول المنطقة تستعديها بامتلاك السلاح النووي، ولذلك ربما تكون هي الطرف المبادئ لاستخدام القوة ضد المواقع النووية الإيرانية، أو إلى البنى التحتية الغيرانية، وهي الحالة التي ستحظى إيران - من خلالها - بالدعم والتعاطف معها من قبل الجماهير العربية في المنطقة، وربما يضع عديداً من الأنظمة السياسية فيها بموقف حرج أمام شعوبها.

ويتضح فيما سبق أن إيران تبحث عن دور الدولة المهيمنة إقليمياً فإن هذا الهدف سيصطدم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن نجاح إيران في تحقيق هذا الدور يعني أنها قد أصبحت تمتلك السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي وبما يجعلها تتحكم بتدفق الإمدادات النفطية إلى الغرب وباقي دول العالم، كما أنها ستفرض سياستها على دول المنطقة، لا سيما دول الخليج العربي الصغيرة، كما أن قيام الولايات المتحدة بالمبادأة في الهجوم فإن ذلك يمنح إيران مبرراً لضرب مواقع تجمع القوات الأمريكية التي تطالها أسلحتها التقليدية، لا سيما مديات الصواريخ الباليستية، وهذه الأهداف ستشمل العراق

والكويت وقطر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، وربما تركيا وأفغانستان وباكستان، وهو الأمر ذاته الذي يجعل الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها في المنطقة، وربما تلجأ قبل أن ينتهي بها المطاق إلى اعتماد إستراتيجية الضربة الاستباقية ضد إيران، وبالتالي استمرار هيمنتها على المنطقة (الراوي، 2006، 310).

وقد برزت تهديدات فعلية ومحتملة تستشعرها إيران من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق، ورغم اختلاف هذه التهديدات ما بين كل حالة من حالات هذه الدول الثلاث، إلا أن من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفر لها ضماناً ضد أي تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث، أن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي، ربما كان ناجماً عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران، بالإضافة إلى أن التفكير القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي. (محمود، 2006)

خامساً: الرغبة في توسيع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي:

تعد رغبة إيران في توسيع نفوذها في منطقة الخليج العربي أحد الإستراتيجيات والأهداف الرئيسية لها وهناك العديد من العوامل التي تشكل أفعالها تجاه جيرانها من دول الخليج العربية. وقد سعت إيران لردع العمل العسكري للولايات المتحدة، والحد من نفوذ الولايات المتحدة، ووضع نفسها القوة المهيمنة في المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، اعقتبت إيران هذه الاستراتيجية ببناء قدراتها لتتظاهر بالتهديد الصاروخي والنووي الغير متماثل. واستغلت إيران الصراع العربي

الإسرائيلي ، وتعرية الوجود الاميركي في المنطقة ، وتوسيع نطاق نفوذها على الجماعات التي تعارض الولايات المتحدة.

فايران تتمتع باهمية استراتيجية كونها مخزناً ضخماً للغاز والنفط، وذات موقع جغرافي جيواستراتيجي، وتعمل على توسيع نفوذها السياسي، والأمني، والاقتصادي، فامتد إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ، وجهزت جبهات تساعد على شحن نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود. فلقد تمكنت إيران من تجاوز النخبة الحاكمة بالضغط على الشارع الإيراني من خلال توضيح ان من الحقوق الإيرانية الحصول على الطاقة النووية، كسبب ومرتكز أساسي لحملته الانتخابية لإحياء المبادئ الثورية، وتعزيز قاعدتها بين الأوساط العسكرية، وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران صاحبة التاريخ العريق والحاضر الزاهر بالإمكانات الهائلة يتم تجاهلها من قبل أعدائها، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن حقها أن تصبح دولة نووية قوية، اعتقاداً منهم بأن إيران عندئذ ستتال الاحترام الذي تستحقه من العالم، وإعلانها لاعباً أساسياً كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة يحقق الاعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية.

ويعد امتلاك إيران للسلاح النووي أحد العوامل التي تمكنها من توسيع نفوذها في منطقة الخليج العربي، حيث تتعدد الیثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كتهدید الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه أن امتلاك غيران لهذه الأسلحة النووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من ناحيتين الأولى تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن

القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين" ، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب (الخالدي، 2007: 131)

سادساً: على الصعيد الإيراني الداخلي

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي وما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية هدفها الوصول إلى ستة آلاف ميغاوات من الطاقة النووية سنوياً، وبالتالي فإن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية وذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلاً عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفاً بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاماً المقبلة، على الرغم من كل ذلك، فإن ثمة مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية ومن أهمها: (إدريس، 2006)

اختلف الوضع السياسي في إيران ومن أهم ملامح الاختلاف وصول الرئيس (محمود أحمدي نجاد) الذي انتخب بأغلبية كبيرة أعطته القدرة والشرعية لكي يبدي قدراً من التشدد بخصوص العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وبمعنى آخر أن هناك قاعدة سياسية واجتماعية تؤيده، إضافة لكونه من التيار السائد في السياسة الإيرانية المتشددة في نظرتها للعالم الغربي. إضافة إلى اختفاء الصراع المكشوف بين تيار المحافظين والإصلاحيين. (مساعد، 2002) ، وأن البرنامج

النووي الإيراني أصبح مشروعاً إيرانياً قومياً لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، إنطلاقاً من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضماناً أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية. واهم ملامح هذه المرحلة تقسيم الأدوار التي حدثت في رأس السلطة الإيرانية، لقد كان المرشد الأعلى للثورة يستفيد نوعاً ما من الخلاف الذي يحدث بين الإصلاحيين والمتشددين، ولكنه كان يظهر في مظهر المعتدل ويقدم تنازلات في اتجاه اليسار والإصلاح، مما أدى إلى خلل بينه وبين قاعدته السياسية الأصلية، ولكن الوضع تغير تماماً، فقد أصبحت تنازلات وتدخلات المرشد الأعلى في اتجاه اليمين منه، الأمر الذي حافظ على بيئة السلطة الإيرانية من جهة، وعلى أيديولوجية الدولة الإيرانية من جهة ثانية، وأصبح المرشد الأعلى ومن بجواره مؤهلين للحوار والتفاوض مع العالم الخارجي باعتبارهم من المعتدلين، بعدما كان الغرب يتخوف التعامل معهم من قبل على اعتبار أنهم من المتشددين، مستهدفات كسب الوقت حتى سيطر الإصلاحيين على الساحة الإيرانية وهو ما لم يحدث، بحيث تطورات الأوضاع على التحول الذي نلمسه في أيامنا الراهنة، وبالتالي فإن صانع القرار الإيراني الذي لجأ إلى التشدد في مواجهة العالم الغربي، وبخاصة تجاه الولايات المتحدة يدرك جيداً كافة هذه العوامل، بعكس ما يقول به المراقبين. (التقرير العربي الإستراتيجي، 2006) ، وهذا ما دفع بالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى التشدد بالبرنامج النووي كأحد محاور الضغط الداخلي لإدراكه كافة أوراق اللعبة السياسية الداخلية في إيران وأن البرنامج النووي يمثل أداة ضغط داخلي يستطيع من خلالها الرئيس الإيراني أن يكسب تأييد مختلف طبقات المجتمع الإيراني.

المطلب الثالث: السلاح النووي واتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على التحليل الدقيق لمتغيرات البيئة الدولية والإقليمية من المنظور الإيراني، ويقوم هذا التحليل على فرضية مفادها أن التحولات الدولية والإقليمية شكلت العديد من التهديدات والفرص في مواجهة السياسة الإيرانية، فقد أدت هذه التحولات إلى تشكيل أنماط جديدة من التهديدات على نظام الحكم في إيران حيث أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت تمثل مركز اهتمام ومحط أنظار الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 واصبح العالم الإسلامي يتعرض لهجمات ومؤامرات عديدة، لاسيما وان القوى والتكتلات التي كانت موجودة في السابق أصبحت اليوم بمثابة كتل واحد مبني على الطغيان في مواجهة الأمة الإسلامية، وذلك بعد محاولة بعض القوى الغربية لوضع الإسلام محل الأيديولوجيا الماركسية اللينينية ومناصبته للعداء.

وفي ضوء ذلك، عبرت القيادة الإيرانية عن إدراكها لحقيقة أن الكثير من تحركاتها الإقليمية لا يمكن أن يجعلها تحظى بقبول الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة وإسرائيل بصفة خاصة، لا سيما إذا انطوت هذه التحركات على تهديد صادرات النفط من الخليج أو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، وفي نفس الوقت وجدت القيادة الإيرانية أن التحولات تتيح أمامها فرصة مثالية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية تبدأ بالمشاركة في ترتيبات الأمن في الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وفي هذا الإطار تعمل إيران على الترويج لهذا الدور من خلال تفعيل نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في الآتي: (إبراهيم، 2006)

الاتجاه الأول: منطقة الخليج:

تحرص إيران على أن يكون لها دور فاعل في المنطقة من خلال القيام بدور هام في تأمين المنطقة، وذلك عن طريق احتواء العراق من ناحية، والمصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى. وتقوم إيران بتنفيذ هذه الأعمال عن طريق الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم مع العراق على الرغم من التنازلات الضخمة التي قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الخليج، ما زالت إيران تمارس أعمال عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق منذ احتلاله وحتى وقتنا الحاضر. وفي نفس الوقت، بدأت إيران في تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار أزمة الخليج، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئي في تطوير العلاقات الإيرانية الخليجية تمثل ذلك من خلال مشاركة الرئيس محمود أحمدني نجاد في قمة البحرين الا ان هذه العلاقات اقرب ما يمكن ان توصف به حالت المد والجزر من خلال ردود الفعل بين الطرفين (محمود، 2005).

يمكن أن تصبح إيران أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاءً بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينات القرن الماضي. (الزيات، 2006:61)

الاتجاه الثاني: منطقة شمال غرب آسيا:

إن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادة إيران تمنحها الفرصة للإطلاع بدور إقليمي نشط في تلك المنطقة مستفيدة في ذلك من المكانة الخاصة التي تتمتع بها في آسيا الوسطى لغايات حضارية ودينية، بالإضافة على الإستفادة من العوامل الجغرافية السياسية لإيران، ومنها التفوق الطبيعي للبلاد باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها. ويحقق هذا الدور لإيران مصالحاً عديدة أبرزها محاولة الحيلولة دون إعادة إحياء الإمبراطورية الروسية واحتواء الصراعات العرقية المتنامية في تلك المناطق، علاوة على وجود إمكانات قوية للتعاون الاقتصادي مع تلك الدول بما يعود بالنفع على الجانبين، فضلاً عما ينطوي عليه هذا الدور من ترويج للنموذج السياسي الإيراني ويجمع بين المنطقتين السابقتين، وتعتبر التصورات الإيرانية المطروحة على هذا المستوى الأكثر أهمية على الإطلاق، وتقوم على السعي إلى تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي، بحيث تكون إيران في القلب منها، وتشمل هذه الكتلة كلا من الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى والخليج، بحيث تترابط معا بقاعدة إقليمية مشتركة.

ومن وجهة نظر وزارة الخارجية الإيرانية إلى أنه من الممكن تنفيذ وتحقيق التوازن بين كتلة دول آسيا الوسطى وأفغانستان من ناحية وبين العالم العربي من ناحية أخرى، ومن خلال هذا التوازن تتمكن إيران من أن تجد استقبلاً ومنتفساً في وسط آسيا الإسلامية، كما يمكنها أن تحالفاً إقليمياً في منطقة الخليج العربي، وتبرز أهمية امتلاك إيران لسلحها النووي تعزيز مكانتها ووزنها السياسي إقليمياً ودولياً، فمن المعلوم أن إيران بحاجة إلى هذا التعزيز لأنها تعيش في

وسط منطقة تمتلك قوى نووية حيث توجد إسرائيل، بالإضافة إلى امتلاك الهند وباكستان الأسلحة النووية أو على الأقل لديها القدرة على تصنيع مثل هذه الأسلحة.

الاتجاه الثالث: الغرب وبالذات تجاه الولايات المتحدة:

إن في حدوث مواجهة بين إيران من ناحية، والقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة من ناحية أخرى، سوف تكون دول الخليج هي ضحيتها الأولى. وسوف يعيد التذكّر بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م. ويلاحظ في هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً. يضاف إلى ذلك، العامل الأيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول الخليج، بل في سائر العالم الإسلامي، وخاصة ما ولده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية التي تصدّت للعدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو 2006، وكانت بقيادة حزب الله الشيعي المدعوم من إيران مباشرة ومن سوريا بصورة يومية. (الأشعل، 2005: 68)

إن التشدد الإيراني بشأن ملفها النووي أضحى السمة المميزة لسياستها الخارجية، وبعتمادها على عدة أوراق وقاعدة سياسية تستند إليها، في الوقت الذي ترى إيران أن إثارة ملفها النووي باستمرار يستهدف الطريق أمام الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات سياسية وعسكرية من شأنها عزل نظامها السياسي وبالتالي إسقاطه، على طريقة ما حدث للعراق، والمتمعن في الموقف والسياسة الإيرانية إزاء الضغوط الدولية وخاصة الأمريكية منها، يرى أن إيران تستند في هذا الموقف المتشدد إلى عدة محاور، ومنها، أولاً: الوضع الإيراني الداخلي الذي أخذ يتميز بالصلابة والقوة عما سبق. ثانياً: الوضع الإقليمي المحيط بإيران والذي حصلت فيه العديد من التطورات

التي صبت في نهاية المطاف لمصلحة دور إيراني أكثر مركزية، بحيث أضحت إيران نتيجة لهذا رقماً صعباً تجاه العديد من الملفات الإقليمية، جزء منها يتعلق بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والجزء الآخر يتعلق بآسيا الوسطى. فكل هذه الملفات تتماشى مع المصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة، التي بات عليها إما أن ترضى إيران لكي تحافظ على هذه المصالح أو على الأقل أن تضع لها بعض الاعتبارات في سياستها، مما عزز من الوضع الإقليمي لإيران باقتناعها بأن ما حصل مع العراق لا يمكن أن يحدث معها، وبالتالي إبداء إيران المزيد من التشدد تجاه الضغط الدولي والأمريكي المتعلق بإيقاف برنامجها النووي. (السرحاني، 2005)

المطلب الخامس: الآثار البيئية والأمنية للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

أ- أولاً: زعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي:

يعد امتلاك إيران للأسلحة النووية عامل مؤثر ورئيسي في عدم استقرار منطقة الخليج العربي، وذلك نتيجة الأسباب التالية:

الأولى: تثبيت حالة عدم الاستقرار والخلل في موازين القوى من خلال صعود إيران كقوة إقليمية دولية، ومن تحليل الموقع الجغرافي للجمهورية الإيرانية نجد أنه في الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا وهذا يشير غلأى أن الفرص المتاحة أمام التمدد الإيراني يكون في المناطق الشرقية ومناطق الخليج العربي. (الحزم، 2009)

تواجه الجيوش الخليجية مشكلة النقص في عدد الأفراد الذين تتوفر لديهم الرغبة في الخدمة العسكرية يضاف إلى ذلك افتقارهم الخبرة القتالية على عكس الجانب الإيراني الذي يتمتع بقوة عسكرية قوية وأفراد مجهزين بأحدث الأجهزة والمعدات. الثانية: أن احتمالات قيام حرب بين المجموعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سيشكل عامل مهدد لاستقرار الخليج وصادراته النفطية وممراته المائية فلن تستطيع الدول الخليجية اتخاذ مواقف حيادية اتجاه الحرب نتيجة للضغوط الدولية التي قد تمارس عليه.

كذلك يمكن أن تتولد لدى إيران ردود فعل اتجه المياه الإقليمية الخليجية والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج مما سيشكل تهديد لأمن الطاقة العالمي. (كشك، 2011)

ومما سيؤثر سلباً على استقرار الأسواق النفطية واقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد كمصدر أساسي على النفط ويؤثر على الدخل القومي، مما يؤدي إلى استهداف إيران للمصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد. (شحاته، 2004)

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

تعد قضية أمن الخليج العربي من القضايا الحساسة والمهمة والتي شهدت تداعيات ومتغيرات كثيرة أثرت وتؤثر على ترتيبات الأمنية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي على الرغم من سعيي الدول الخليجية الستة من أجل الوصول إلى صيغة مشتركة تساهم في أمن واستقرار هذه المنطقة التي تتشابه فيها المصالح الدولية والإقليمية.

يشكل البرنامج النووي الإيراني مهدد إضافي لإستقرار أو البحث عن صيغة أمن جديدة تساهم في توفير الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي من هنا يمكن تحديد الأسباب التي يمكن

أن تشكل تهديداً لاستقرار منطقة الخليج العربي نتيجة لامتلاك إيران السلاح النووي حيث لن تقف الأطراف الأخرى كمتفرج لما يحدث حولها ، وتعرض أمنها واستقرارها للخطر (الأصفهاني، 2001:87).

وثانيها: سعي دول مجلس التعاون الخليجي للحصول على ضمانات وحقوق دولية من المجتمع الدولي بما يتعلق ببناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومن ضمنها إيران، وأهم هذه الضمانات عدم تهديد دول مجلس التعاون الخليجي بالأسلحة النووية أو بغيرها من الطرق.

وثالثها: إيجاد منظومة أمنية وإقليمية بين دول الخليج وإيران تقوم على أسس حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وحل القضايا والخلافات العالقة، واتباع أسلوب التفاوض والتحاور وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا التي تتدرج في أعمال الدول الخليجية سنوياً (والدن، 2003)

ج- الآثار البيئية المباشرة:

تعتبر منطقة الخليج العربي في مقدمة الضرر المباشر والتي يمكن ان تتأثر مستقبلاً بسبب امتلاك إيران الأسلحة النووية، حيث يوجد أحد المفاعل النووية الإيرانية وهو مفاعل بوشهر على بعد 280 كم تقريبا من مدينة الكويت ولا يمتلك هذا المفاعل عناصر الأمن النووي المضمونة حيث أنه مستورد من روسيا وتصبح دول الخليج مستهدفة إذا ما حدث تسرب بالاعتماد على مثل هذه الأخطار، ومن الممكن أن تتجه إيران في محاولتها إلى التخلص من النفايات النووية والمياه

الثقيلة في الخليج الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث ناتجة عن تسرب المواد المشعة في مياه الخليج العربي ويمكن ان تستمر آثار هذه التلوثات لعشرات السنين. (كشك، 2011).

يمكن أن يؤدي تلوث مياه الخليج العربي إلى إغلاق محطات تحلية المياه التي تلبى حاجات دول الخليج من المياه، وبالتالي فإن هذا الأمر يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لدول الخليج العربي.

د- الانعكاسات المباشرة للبرنامج النووي الإيراني في حال نشوب حرب بين إيران والمجموعة الدولية:

تنتقل اعتبارات المواقف الخليجية اتجاه إيران من خلال المصالح المتبادلة من كافة المجالات سواء الاقتصادية ، السياسية والثقافية، فعلى الصعيد الاقتصادي: تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ 180 مليون دولار في عام 2003، في حين كان لا يتعدى 40 مليون دولار.

ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على التبادل التجاري، حيث بدأت كل من الكويت وإيران بحث مشروع نقل المياه الإيرانية إلى دولة الكويت وذلك من خلال ضخ 210 بليون - جالون من المياه العذبة.

تسعى إيران لأن يكون لها دور مؤثر وفاعل في القضايا الخليجية الإقليمية لأن لديها استراتيجية سياسية ومشروع إيراني يهدف إلى زيادة التدخل في القضايا الإقليمية الخليجية بما تمتلكه هذه المنطقة من امكانيات وموارد وموقع استراتيجي. (التقرير الاستراتيجي السنوي، 2008)

وفي ضوء ذلك فقد جاء الرفض الإيراني للاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية في ظل توقيع الدولتين على هذه الاتفاقية والتي تعتبرها تهديد للأمن القومي. (إدريس، 2000:65) كذلك فإن لايران أطماع في لعب دور أمني مهم في الشؤون الخليجية وخصوصاً في المجال الأمني وقد أشارت إلى ذلك بشكل مباشر من خلال تدخلاتها في منطقة الخليج ولا تخفي إيران أطماعها في أن تكون الفاعل الرئيسي في منطقة الخليج حيث عرضت وعلى لسان مسؤوليها أنها على استعداد للحلول محل الجيش الأمريكي للدفاع عن العراق وحماية الأمن الداخلي ، ومن قبل استولت على جزر الامارات الثلاث في الخليج وترفض الانسحاب منها وأية تسوية بشأنها كما تكررت تدخلات إيران في دول أخرى كالبحرين والسعودية وحتى الكويت لإحداث الحراك السياسي المناهض لسلطات هذه الدول والدور الغربي خاصة الأمريكي في المنطقة. (التقرير الاستراتيجي السنوي، 2008)

شهدت دول الخليج نتيجة المنافسة والحرب الباردة القائمة بين واشنطن وطهران ومن قبل ذلك إضعاف العراق بعد احتلاله من أن يكون درعاً واقياً لدول الخليج العربية ، فقد شهدت سلسلة من التدخلات الإيرانية والتهديدات التي من شأنها تحريك النزاعات الطائفية في هذه الدول وهو ما يولد مشاعر القلق في نفوس شعوبها من جهة ويدفع بالمنطقة باتجاه حالة من عدم الاستقرار من جهة أخرى، والبحث عن تحالفات مع دول من خارج المنطقة لمساعدتها في جسر الفجوة في توازن مع إيران. (جريدة الغد الأردنية، 2008)

يرى سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية- وهو الذي يقدم المشورة إلى دول مجلس التعاون، حول سبل الاستعداد؛ لمواجهة الحوادث والكوارث النووية في

إيران - أن "زلزالاً قد يسبب حادثاً نووياً، تكون آثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منها على إيران. وإن كارثة بمثل هذه الفداحة قد تقتل ما يصل إلى (200.000) نسمة، وهذا يعني القضاء على نصف سكان البحرين مثلاً".

أن استمرار القوة النووية الإسرائيلية في منطقة السرق الأوسط يعد مثير للجدل في ضوء ما تملكه إسرائيل من مجموعة شاملة ومتكاملة من نظم الإطلاق، ومنظومة إعادة التزود بالوقود جواً، وقدرات فائقة على توجيه الضربة النووية الثانية عبر غواصات نووية.

لقد حاولت إيران الربط بين برنامجها النووي وبين البرنامج النووي الإسرائيلي ، وتعتبر إيران ان الاعتراض على البرنامج النووي الإيراني من قبل دول المنطقة يعني الانضمام إلى الحملة الغربية ضد البرنامج المذكور، وهي الحملة التي تبقى صامتة، إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية. وفي كانون الثاني / يناير عام 2006، أرسل عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، رسالة إلى قادة الدول الخليجية المشاركين في قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يطلب إليهم فيها أن يصبوا اهتمامهم على إسرائيل لا إيران. ثم كرر طلبه في قمة عربية لاحقة، حين قال: "إن علينا أن نتجنب المعايير المزدوجة" وهذا يشير الى عدم مواقف عربية واضحة تجاه البرنامج النووي الإيراني .(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005)

فقد كانت ردود الأفعال في دول مجلس التعاون في معظمها سلبية، ففي كانون الأول/ديسمبر عام 2005، دعت افتتاحية نشرة أخبار الساعة، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبو ظبي، دول المجلس، إلى تجنب التزام الصمت إزاء القضية النووية

الإيرانية؛ إذ أن دول الخليج العربية هي التي ستتحمّل تبعات التصعيد بين إيران والغرب، وأكد المحلل السياسي السعودي داود الشريان، أن "دول الخليج ترفض رفضاً قاطعاً فكرة أن تملك إيران سلاحاً نووياً، وهي تطالب إيران بأن توقف تخصيص اليورانيوم إلا إذا كان ذلك تحت إشراف دولي". كما رفض الوزير الكويتي السابق أحمد الربيعي، هو أيضاً، في مقابلة مع قناة "الرأي" الكويتية، المنطق القائل: إنه بما أن إسرائيل تملك أسلحة نووية، فإنه يتعين "علينا" أن نملكها أيضاً، مضيفاً: "ما نواجهه اليوم حالة من الجنون إذ لا بد من أن تتوقف النشاطات النووية الإيرانية. فحين تلقي قنبلة نووية على إسرائيل، هل ستقول لها: اضربي اليهود وتجنبي غير اليهود، وهم مليون فلسطيني في إسرائيل، وماذا عن المناطق المجاورة، سكان الضفة الغربية، وغزة وعمّان ودمشق؟"

في ضوء الأهمية البالغة للبرنامج النووي الإيراني، وتداعياته المستقبلية المحتملة على الأمن الإقليمي والأمن الدولي، نظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة بعنوان "البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات". (البرنامج النووي الإيراني، 2007)

كان ذلك في 26 فبراير/ شباط 2006 حيث ناقش خبراء ومتخصصون وجهات نظرهم حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات تطوره، والمدى الذي يمكن التهديدات المحتملة للأسلحة النووية أن تقوّض فيه دعائم استقرار منطقة الخليج العربي، خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة.

وقد صدر عن المركز كتاب بنفس عنوان الندوة "البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات"، وقع في (182) صفحة، وضم أوراق العمل التي قدمها أولئك الخبراء والباحثون في الندوة، ما يسلط الضوء على القدرات النووية الحالية لإيران، ويناقش احتمالات أن تقوم إيران بتطوير أسلحة نووية، ثم يستعرض تطورات البرنامج النووي منذ الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أجريت عام 2005. (عبد الفتاح، 2005:55)

فضلاً عن كثافة التفاعلات السياسية التي شهدت ازدهاراً ملحوظاً إبان عهد الرئيس محمد خاتمي، الأمر الذي يعكس حقيقة مفادها أنه بالرغم من التباينات الثقافية والأيدولوجية، بل والعرقية بين إيران ودول المجلس الست تترك الأخيرة أن الجمهورية الإسلامية التي تضم 70 مليون نسمة تعد واقعاً لا مفر لتلك الدول من التعامل معه، بل إنها ستظل جاراُ أبدياً للدول الخليجية الست، وما يحدث في إيران سواء على صعيد الداخل أو الخارج سيكون له تداعياته المباشرة على دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية- الإيرانية التي شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإنه لا يمكن تفسير طبيعة ومسار تلك العلاقات بعيداً عن الدور الأمريكي في المنطقة، حيث أن له تأثيراً واضحاً على مسار هذه العلاقات، الأمر الذي يعد معضلة رئيسية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي. فمن ناحية تعد هذه الدول حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من أكثر من جهة (الاتفاقيات الأمنية- منح بعض الدول الخليجية صفة حليف من خارج حلف الناتو)، ومن ناحية أخرى تترك الدول الخليجية الست

أهمية إيران وثقلها في المنطقة، ويمكن تبيان تلك المعضلة بالتطبيق على مواقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني. (كشك، 2011)

ويعكس هذا التوقيت حقيقة مهمة وهي أن القضية النووية بين الولايات المتحدة وإيران لا يمكن عزلها عن مجمل الملفات الشائكة الأخرى بين الجانبين وفي مقدمتها الوضع في العراق، والموقف الإيراني من عملية السلام وخاصة حزب الله وحركات التحرير الفلسطينية. (كشك، 2011)

وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي يرأس حالياً مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران والذي بدأ أنصاره يحققون تقدماً في الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية يناير 2006، للكويت ولقاءه الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي في 17 إبريل 2006، في محاولة من جانبه لتبديد مخاوف الدول الخليجية الست من أثر إعلان بلاده تخصيص اليورانيوم، وفي الوقت نفسه محاولة تحييدهم إذا أرادت الولايات المتحدة الحرب. (الدسوقي، 2006)

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرّح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب نفسه المسؤولية عن تطوّر طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي. وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإن لم يُخفِ تشاؤمه

وتخوفه من فشل هذا الحل. ودعا الفيصل الرئيس الإيراني نجاد إلى اتباع سياسة معتدلة، كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عُقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005م، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبّر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول: "مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة"، و "المجلس فزع بشدة من ذلك". (الحزم، 2009)

لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً، حيث طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج". وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تُعزى إلى عدة أسباب: (كشك، 2011)

أولاً: تتمتع إيران بعلاقات طيبة على الصعيد الاقتصادي، وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية - الخليجية، وإن توترت على المستوى السياسي، فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ 180 مليون دولار عام 2003م. كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام 2004م.

ثانياً: عدم انتهاج دول مجلس التعاون الخليجي خيارات التصعيد مع الجمهورية الإيرانية بحيث أنها تعتبر جار أبدي لهم، ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة أن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرّك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيه. وبالتالي، فإنّ التصعيد ضد إيران لم يكن خياراً صحيحاً

ثالثاً: يقين الدول الخليجية بخطورة الملف النووي الإيراني لأمنها واستقرارها وكيانها، ولهذه المخاوف ما يبررها، سيما وأنها أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ومن ثم اتخذ الموقف الخليجي صيغة وسطاً فلم يتجاهل الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ويشير محمد السعيد إدريس إلى أن هناك توافقاً بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصالحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة)، ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: (إدريس، 2006)

أولاً: أهمية وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول الخليج أو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص، يهدف إلى ترسيخ المبادئ القانونية لإعلان منطقة منزوعة السلاح النووي أو خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتزام جميع دول المنطقة بهذا المبدأ. واتباع أسلوب المراقبة للدول التي تمتلك برامج نووية لأغراض سلمية.

ثانياً: الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، و إخضاعها كافة منشآتها النووية للتفتيش دولي.

ثالثاً: يعتبر تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. حيث أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 ديسمبر 1994، قد حثّ جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط لاتخاذ الخطوات الجديّة والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعدّ امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة. ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبياً أكثر من كونه عاملاً إيجابياً.

وفي ضوء هذه الحقائق، يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبياً إضافياً وتطوراً حاسماً، ستكون له تأثيرات على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، لا يمكن التكهّن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد (إدريس، 2006).

والحاصل أن هناك موقفاً واضحاً وعليه إجماع من دول الخليج بشأن القلق والرفض للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن السياسة الخليجية تنتهج نهج الصبر والحكمة وعدم التسرع

وتعول كثيراً على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين إيران والغرب. وهي لا تود أن تجد نفسها متورطة في أتون مواجهة قاسية وخطرة بين الطرفين المتصارعين تكون ضحيتها دول الخليج العربية على المستويات البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية كافة. (البرنامج النووي، 2007)

وهناك العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران هي الدولة الجارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية. وأنها سبق واتخذت إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. إلى جانب أن نسبة كبيرة من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية ومعظمهم ينتمون للمذهب الشيعي. هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى الحصول على ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية بهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية.

كما أن الأزمة الراهنة في الخليج وعجز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس، هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. وأن هذه الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك باستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج. فدول المجلس لم تتوصل حتى الآن، رغم كل التهديدات الداخلية والخارجية لاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من المنازعات، ولا نقول فقدان ترتيبات بناء الثقة. (شحاته، 2004)

ناهيك عن توجّه بعضها في إلقاء المهمة كلها على عاتق الأمريكيين، واهتمام بإشراك حلف الأطلسي هو الآخر لينكفلا معاً (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي) بمسئولية الأمن في الخليج في ظل قناعة خطيرة ما زالت ترى أن الأمن يمكن استيراده من الخارج بغض النظر عن تقديرات هذا "الخارج" لمصالحه في التدخل من عدمه، والأثمان الفادحة التي سوف تُدفع مقابل هذا الدور. والأثمان التي نعيها ليست فقط أموال، بل هي أيضاً اقتطاع من مقادير حاضر دول وشعوب المنطقة ومستقبلها وفق معايير جديدة لرسم الخرائط السياسية التي هي بالتحديد كيانات الدول القائمة ذاتها وما سوف تؤول إليه وفق تلك الخرائط. (إدريس، 2006)

يرى الباحث أنّ الطموحات النووية الإيرانية، ومحاولتها تحقيق توازن نووي مع إسرائيل، لا يعني تجاهل مخاوف وتحفظات جيرانها الخليجيين والعرب، فإسرائيل على الأقل لم تهدد بسلاحها النووي دول الخليج، بل ولم تعلن رسمياً حتى هذه اللحظة منذ أكثر من ثلاثة عقود عن امتلاكها للسلاح النووي، بينما تتوعد إيران كل من يعارضها بسلاح لم تمتلكه بعد، بل وترفض حتى مجاملةً أن يكون للخليج اسمان من كل جانب.

إن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السلمية، ولكنها تحتفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مردّه إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدد جيران إيران النووية مستقبلاً.

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهراً أم باطناً، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند

حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل (منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل).

تعلم دول الخليج العربية جلياً خطورة وجود برنامج نووي تمتلكه دولة تتعالى في تعاملها مع الدول الخليجية، ذلك نجدها تتواصل مع طهران على مختلف المستويات مثل زيارة أمير قطر ووزير الدولة للشؤون الخارجية العماني لعرض وجهات النظر الخليجية وابداء التخوف الخليجي من وجود برنامج نووي في المنطقة، كما أن عواصم دول الخليج لم تتوان هي كذلك عن استقبال المسؤولين الايرانيين للتعرف لوجهات نظرهم ونياتهم في التعامل مع الملف النووي في الفترة الحالية والمقبلة وابداء وجهات نظرهم الخاصة من البرنامج النووي الايراني لكن المتابع يلحظ جلياً أن الموقف الخليجي تجاه البرنامج النووي الايراني أصبح أكثر غموضاً بعد هذه الاتصالات الثنائية من قبل الطرفين عما كان عليه الوضع من قبل ذلك .

حيث أنه عندما بدأ البرنامج النووي الايراني يبرز على الساحة الدولية وبدأ الاهتمام الدولي يركز على عملية التعامل معه ، ظهرت أصوات خليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ترفض كل الرفض وجود برنامج نووي في المنطقة ، وإن دول الخليج لا تجد مبرراً لوجود البرنامج النووي الايراني ، وأن هذا البرنامج يشكل خطراً كبيراً على شعوب المنطقة ويهدد الأمن العالمي .(هويدن،2006)

هذه الصراحة تغيرت في مابعد حيث بدأت دول الخليج تتبع أسلوب الغموض القائم على اعلان ثقنها في ايران بالتعامل مع الملف النووي بالطرق السلمية والابتعاد عن التهديد الذي قد يجلب الويل للمنطقة، دول الخليج لم تعلن صراحة وقوفها مع أي طرف في هذا الصراع ، وانما

اتخذت الموقف المحايد الذي تحاول من خلاله اقناع ايران والولايات المتحدة بضرورة حل الموضوع بالطرق السلمية باعتبار أن هذا الخيار هو أفضل الخيارات لاستقرار المنطقة في المدى القريب على أفضل التقديرات.

هذا الغموض في الأساس هو غموض بناء تتبعه الدول الخليجية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني ، فالدول الخليجية وجدت نفسها بعد الاصرار الأمريكي على اتخاذ اجراءات تأديبية، وبعد التهديد الإيراني المنكر من قبل مسؤوليها بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة، اذا ماتعرضت منشآتها لنووية أو غيرها الى ضربة عسكرية ، كعملية انتقام ضد الولايات المتحدة جعل دول الخليج العربية والتي تتوافر فيها مصالح أمريكية كبيرة ووجود عسكري أمريكي الى اتباع أسلوب الغموض والابتعاد عن أسلوب الانخراط في الصراع القائم بين الأطراف حول هذه القضية.(البرنامج النووي الإيراني،2007)

إن دول الخليج في وضع لايسمح لها أبدا في أن تأخذ المبادرة في الوقوف مع طرف ضد الآخر ، كما كان الحال في ردة فعلها ازاء الغزو العراقي للكويت، ففي الملف النووي الإيراني نجد دول المجلس أمام وضع لايساعدها على الوقوف مع ايران لأنها لاتود في الأساس أن تصبح ايران بالذات قوة نووية في المنطقة نتيجة للعلاقات غير الحميمة القائمة بين الطرفين منذ عام 1979 ، كما أن دول الخليج في وضع لا يساعدها على أن تكون مع الولايات المتحدة بشكل مباشر في مواجهتها مع ايران ، لأن من شأن ذلك أن يعرضها الى الخطر المباشر ، لذلك نجد دول الخليج تتبع الأسلوب الغامض في التعامل مع هذا الملف وتبتعد عن الصراحة والوضوح الرسمي المعلن في التعامل معه.

فهي من جهة تود التأكيد لايران أنها لن تساند أي تحرك عسكري أمريكي أو غيره ضد الأراضي الايرانية ، ولن تسمح لأراضيها بأن تستخدم في أية عملية عسكرية ضدها ، ومن جهة أخرى ، فانها تشير للأمريكيين ووقوفها معهم ضد مسعى ايران كي تصبح قوة نووية عسكرية ، ولكن هذا الموقف لن يتعدى تأييد دول الخليج للمساعي الدولية السلمية لجعل ايران تتخلى عن برنامجها النووي وعن أطماعها في الوصول الى القوة النووية في المجال العسكري ، وابتعد كل البعد عن تأييده لأي تحرك عسكري ضد ايران حتى وان كانت ترى في مثل ذلك التحرك مصلحة لأمنها على المدى البعيد. (الدسوقي، 2011)

رغم التطور التقني واتساع رقعة الاراضي السوفيتية الا ان اثار هذه الكارثة مازالت ماثلة للعيان ، فلقد كشفت الارقام ان من جراء تسرب الاشعاعات النووية قد مات على الفور 31 شخصا واصابة 4000 شخص بسرطانات اللوكيميا والغدد واصابة نحو 60 ألف شخص ومعاناتهم لان بامراض ومشاكل صحية ونفسية مختلفه هذا بعد اجلاء فوري لنحو اكثر من 125 ألف مواطن من مساحة قطرها 30 كيلو مترا واجلاء نحو ربع مليون شخص لاحقا الى مناطق ابعد ولاحقا تبين ان مجموع من تضرروا من الاشعاعات بشكل مباشر وغير مباشر قد بلغ 7 سبعة ملايين شخص ، وقد تبع ذلك تضرر جميع مصادر مياة الشرب وتلوث مياة الانهار والبحيرات وتحول مناطق شاسعه الى مناطق غير صالحة للزراعة حتى بعد مرور عقود كثيرة واصبحت المحاصيل التي تزرع على مقربة من المناطق المنكوبه تحمل من الاضرار اكثر من الفوائد واصبحت الثروات الحيوانية والسمكية غير صالحة للاستخدام الادمي لاحتوائها على الاشعاعات.

وان عملية اجلاء وتهجير هذا العدد من الاشخاص الى مناطق شاسعه كان لها اثار بيئية
 ونفسية وصحية وانتاجية سيئه فرضت على خزينة الاتحاد السوفيتي مبالغ طائلة استنزفت الخزينه
 العامة للدولة نتيجة الانفاق على مدمرته الاشعاعات في البر والبحر والجو بالاضافة للمبالغ التي
 دفعت لاستصلاح الاراضي المنكوبة وتأهيلها واعادة التوطين وعلاج المصابين وتعويضهم
 وتعطل الانشطة الاقتصادية الشىء الكثير. هذا تأثير التسريبات التي وقعت في تشرنوبل في دولة
 كالاتحاد السوفيتي كان يعتبر احد اقطاب العالم انذاك ، لكم ان تتخيلوا مثل هذه التسريبات تحدث
 في المفاعل النووي الايراني فماتاثيرة على المنطقة والمناطق المحيطة وماتاثيرة اذا انفجر نتيجة
 احد الاسباب التي ذكرناها سابقا ، وبعيدا عن ذلك لاننسى ان التخلص من النفايات النووية قد كلف
 دولة مثل بريطانيا 130 بليون دولار للان فهذه المبالغ الطائلة .

إن السلاح النووي الأيراني بالتأكيد ستكون له مضاعفات جانبية غير عسكرية ايضا على
 هذه الدول وسيكون له الأثر على علاقات الدول الكبرى بأيران ونعرف جميعا كيف تحالفت
 امريكا مع الجنرال مشرف بعد امتلاك باكستان للسلاح النووي وهذا كان على حساب كثيرين من
 حلفاء باكستان السابقين ومنهم حكومة طالبان وهذا يمكن ان يحدث وتتغير الموازين بعد امتلاك
 ايران للسلاح النووي وتصبح ايران مرة اخرى شرطي المنطقة مثل ما كانت زمن الشاه حيث

سيكون اسهل لها احتلال عدد آخر من الجزر أو الإمارات الصغيرة وابتلاعها والمصلحة تصبح

مشتركة مع الأمريكان وها هي ايران التي تعاونت مع الأمريكان لأسقاط الحكم في العراق وفي

افغانستان وهي صاحبة الربح الأكبر في التدخل الأمريكي في المنطقة.

الفصل الثالث

إتجاهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني

تمهيد:

تشير دراسات السياسة الدولية واجتهاداتها الحديثة إلى أن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فور حيازتها لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظل قدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة، ومن هذه الدلائل التوجه والاندفاع الباكستاني للاستيلاء على جزء من كشمير فيما عُرف بـ (أزمة كارجيل) خلال الفترة من مايو إلى يوليو 1999، الذي ما كان ليحدث لولا الثقة التي اكتسبتها آنذاك باكستان بحيازتها للسلاح النووي في عام 1998، واعتقادها أن منافستها الهند ستردع عن القيام برد عسكري. كما أن حيازة العراق للأسلحة الكيماوية والجرثومية في السنوات الأخيرة من حربه الطويلة مع إيران قد دفعته إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية تجاه دول الجوار وإسرائيل انتهت به إلى الغزو الصريح لأراضي دولة الكويت في أغسطس 1990. (الزيات، 2006:60)

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الكويتية الإيرانية

تضع الكويت خطأً فاصلاً بين موضوعين: الملف النووي الإيراني والمفاعل النووي الإيراني. البرنامج النووي الإيراني يتعلق بما تجرته إيران من أبحاث في مجال تخصيب اليورانيوم، والقلق الذي يترتب على إنتاج إيران للقنبلة النووية. أما المفاعل النووي الإيراني فيعكس قلقاً لدى الدول المجاورة والمحيطية من خطر تسرب إشعاعات نووية تؤثر في البيئة والإنسان والثروات المائية والزراعية والحيوانية في المنطقة، ومعلوم أن أي تلوث لمياه الخليج تصب مباشرة في تهديد حياة البشر الذين يعتمدون على تحليه المياه من البحر بشكل أساسي كمصدر للحصول على الماء العذب. وتبنى المفاعلات النووية عادة على مصبات المياه، ولأي سبب من الأسباب كالزلازل (وإيران داخل حزام الزلازل كما نعلم) أو لسوء حالة المفاعلات (التي تعتمد فيها إيران على التقنية الروسية) فإن أمر التسرب الإشعاعي لا يكون مستبعداً، ومن ثم فإن مخاوف الكويت وغيرها من الدول القريبة تصبح منطقية ومشروعة (الشمري، 2007: 34).

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه إيران

اتسمت العلاقات الإيرانية - الكويتية بالحيوية والديناميكية حيث شهدت كثيراً من التطورات منذ قدم التاريخ من حيث الهجرات والتداخل، فضلاً عن التبادل التجاري بين موانئ الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت (إعادة تصدير البضائع) والتي كان لها أسواقها الرائجة وعملاؤها الكثيرون في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران إلى درجة تسمية أسواق البضائع الجيدة في إيران بالأسواق الكويتية، وشهدت العلاقات الكويتية-الإيرانية تطوراً ملحوظاً فقد اعترفت إيران رسمياً بدولة الكويت عام 1961، وشهد شهر كانون

الثاني عام 1962 افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت، وفي عام 1973 أعلنت إيران وقفها إلى جانب الكويت في حادثة الصامطة التي تمثلت في اعتداء العراق على الأراضي الكويتية، حيث أعلنت إيران استعدادها لإرسال قوات عسكرية للكويت بناء على رغبة أمير دولة الكويت، فضلاً عن تصريح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك بأن إيران لن تسمح بأي مسعى لإحداث تغييرات في الجغرافية السياسية للمنطقة، إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان مصدر قلق بالنسبة للكويت ومن ثم فقد اتسم رد فعلها تجاه تلك الثورة بالحدس الشديد ، وبالرغم من ذلك فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الإسلامي في إيران.(كشك،2004)

مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية، أعلنت الكويت حيادها وطالبت الطرفين المتصارعين بوقف الحرب، وتعرض دولة الكويت للاعتداءات البرية والجوية، وتعرض أمنها واستقرارها للخطر، أدركت أن ميزان القوى قد ينقلب لصالح الإيرانيين، وقامت بتقديم الدعم المادي للعراق.

أما الموقف الإيراني تجاه الحرب العراقية - الكويتية فقد كانت رافضة هذا الاحتلال، ورفضت إحداث أي تعديل في حدود الكويت، وأبدت موقفها بأنه حتى لو قبل العرب ضم الكويت فإنها لن تقبل بذلك، وفي التاسع من تشرين الثاني من عام 1990 كررت إيران موقفها الذي يتمثل في انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق، كما أبلغت إيران الأمم المتحدة عزمها على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 661 القاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق مع تأكيد وزير الخارجية الإيراني التزام بلاده بالعقوبات الاقتصادية على بغداد كما قررتها الأمم المتحدة، ومما لاشك فيه أن إيران كانت سباقة لإدانة الغزو رغم

بعض التنازلات التي قدمها العراق لطهران في ذلك الوقت في مقابل تأييدها لموقف العراق آنذاك، ومنذ ذلك الحين تسارعت وتيرة التعاون بين الجانبين خلال عقد التسعينيات.

زيارة وزير الخارجية الكويتي لإيران:

في كانون الثاني من عام 2003 أجرى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير

الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد زيارة بالغة الأهمية بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

(فائق، 2011)

1- تعتبر هذه الزيارة في توقيت حرج من تاريخ المنطقة حيث تزايدت الحملة الأمريكية لإحداث

تغيير في العراق وما سوف يترتب على ذلك من تداعيات على المنطقة عامة وعلى الكويت

وإيران بصفة خاصة، ولعل هذا ما جعل الملف العراقي يحتل أولوية خاصة في أجندة الزيارة.

فقبل مغادرته الكويت قال الشيخ صباح الأحمد أتمنى أن يتم تجنب العمل العسكري ضد العراق،

مشيراً إلى تفضيل الكويت حدوث تغيير للنظام من الداخل ولا شيء يمكن أن يضمن الأمن

والاستقرار إلا تعاون الحكومة العراقية الكامل مع الأمم المتحدة.

2- أسفرت الزيارة عن توقيع ثلاث اتفاقيات الأولى بشأن التعاون الاقتصادي والفني بين

الجانبين، والثانية بين وزارتي الكهرباء والماء في كلا البلدين والثالثة بشأن استيراد الغاز من

إيران إلى الكويت، فضلاً عن تأسيس شركات استثمارية ثنائية وجماعية في مجال النفط والغاز،

بالإضافة إلى الاتفاق على رفع مستوى اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين إلى اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والعسكري والأمني على أن يترأسها وزيراً خارجية البلدين، كما رحبت الكويت باستقطاب القوى العاملة الإيرانية المتخصصة في بعض قطاعات العمل بها.

وعلى الرغم من تلك النتائج الإيجابية للزيارة إلا أن هناك قضايا لم تشهد تطوراً ملموساً ومنها موضوع نقل مياه الشرب والغاز من إيران إلى الكويت، حيث أكد الجانبان على ضرورة متابعة الموضوع من قبل الحكومتين للتوصل إلى النتائج النهائية في أقرب فرصة ممكنة والجدير بالذكر أن تلك القضية تستحوذ على اهتمام الحكومة الكويتية، حيث تعتبر معدلات الاستهلاك اليومي للفرد من المياه في الكويت من أعلى المعدلات في العالم (ضعفي استهلاك الفرد في الدول الصناعية)، فضلاً عن عدم حسم قضية الجرف القاري والتي بدأت في عام 2000، حيث اتفق الجانبان على زيادة ودعم جهودهما دفع الإرادة السياسية تجاه هذه القضية وتم تكليف اللجنة المشتركة لتحديد حدود الجرف القاري بين البلدين آخذين بعين الاعتبار مواقف الجانبين للتوصل إلى حل عادل ومقبول من الطرفين.

تؤكد التصريحات بين الجانبين على أهمية النتائج التي أسفرت عنها الزيارة ، حيث أشارت وزارة الخارجية الكويتية إلى أنها كانت ناجحة مائة في المائة، وفي الوقت ذاته وصفها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بأنها جيدة جدا وجرت في أجواء أخوية.(فائق،2011)

ثالثا: الجوانب المختلفة للعلاقات بين الدولتين:

تعتبر زيارة وزير الخارجية الكويتي تتويجاً لمسيرة طويلة من اللقاءات الرسمية والشعبية على كافة المجالات والصعد وذلك على النحو التالي:

- 1- **على الجانب السياسي:** شهدت الكويت وإيران العديد من تبادل الوفود بهدف البحث في الجوانب السياسية التي تخص البلدين كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني للكويت في 18 نيسان عام 1992، ومع تولى الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي سدة الحكم في عام 1997 وإعلانه مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربية الست وتسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول ومنها الكويت حيث قام وزير الخارجية الإيراني الأسبق كمال خرازي بزيارة للكويت في 11 تشرين الثاني عام 1997، وقد عولت طهران كثيرا على هذه الزيارة لإنجاح مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مزمعا عقده آنذاك من ناحية، ولدعم العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من ناحية أخرى (كشك،2004).

وفى الثامن عشر من كانون الثاني 2002 قام وزير الدولة للشؤون الخارجية

الشيخ محمد صباح السالم الصباح بزيارة ل طهران، وتم خلال هذه الزيارة البحث عن الموقف

العراقي، فضلاً عن تقديم الوزير الكويتي طلباً للحكومة الإيرانية للمساهمة في إغلاق ملف

الأسرى الكويتيين في العراق، وقد عبرت طهران عن استجابتها للطلب الكويتي، حيث صرح

كمال خرازي أن بلاده تعاني المشكلة ذاتها مع العراق وأن غيران مستعدة للمساهمة في طي

صفحة الأسرى الكويتيين، وأنها تستطيع مع دولة الكويت ممارسة الضغط على الحكومة العراقية

من خلال الطرق الدبلوماسية لإطلاق جميع الأسرى في العراق.

2- على الجانب الأمني: تدرك كل من الكويت وإيران على أهمية التنسيق بشأن القضايا

الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي، وشهدت هذه التوجهات اهتماماً ملحوظاً من كلا

الطرفين. (كشك، 2004)

فعلى صعيد الأمن الداخلي: كانت أولى جهود التعاون في مجال الأمن الداخلي بين

الدولتين خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي السابق الشيخ أحمد الحمود الجابر ل طهران في شهر

آب عام 1992 وتم خلال هذه الزيارة على أهمية تعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب

والمخدرات، وإقامة دورات تدريبية لأجهزة مكافحة التهريب، والاتفاق على إقامة لجنة مشتركة

لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق أيضا على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات، فضلا عن توقيع الجانبين مذكرة تفاهم في حزيران 1998 في مجال تنمية التعاون الأمني ومكافحة تهريب المخدرات وذلك خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي الشيخ محمد الخالد ل طهران، واتفاق وزير الداخلية الإيراني مع وزير الداخلية الكويتي في تشرين الأول من عام 2000 على تشكيل هذه اللجنة الأمنية لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات.

وعلى صعيد الأمن الخارجي: فقد قام رئيس مجل الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك في زيارة إلى العاصمة الإيرانية طهران في التاسع والعشرين من شهر ايلول من عام 2002 لتوقيع مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين، وقد اكتسبت هذه المذكرة أهمية بالغة وذلك على النحو التالي:

تتضمنت هذه المذكرة حضور مراقبين من الجانبين وتناولت المناورات العسكرية التي يجريها كل بلد، وتبادل للخبرات والمعلومات وللدورات التعليمية في المجال الدفاعي، ولا شك أن هذه الإجراءات تعد أرضية مشتركة بين الجانبين نحو بلورة رؤية موحدة بشأن قضية أمن منطقة الخليج التي طالما أثارت جدلا واسعا بين إيران والدول الخليجية الست، ورغم أن طهران كانت

تتطلع نحو اتفاق أشمل يتضمن مناورات مشتركة واتصال أكبر بين القوات المسلحة في كلتا الدولتين إلا أن الكويت تفضل دوما سياسة التريث، إذ أن الأخيرة عضو فاعل في منظومة خليجية لا تزال لبعض أطرافها مشكلات عالقة مع إيران (سويلم، 2006).

جاءت الزيارة في خضم تطورات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، حيث لا تزال الولايات المتحدة تحشد التأييد الدولي لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وما يمكن أن يترتب على ذلك من انعكاسات إقليمية وهو الأمر الذي استلزم أهمية التنسيق والتشاور بين الكويت وإيران حيث أوضحت المباحثات تطابق وجهتي نظر الدولتين حيال تلك القضية. ففي رده على سؤال بهذا الشأن قال وزير الدفاع الكويتي الموقفين الكويتي والإيراني متقاربان جدا ونحن نتفق على أن الأزمة يمكن تفاديها بسهولة عن طريق انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة وأن الشعب العراقي يستحق أن يعيش حياة طبيعية كريمة في ظل نظام حكم ديمقراطي يختاره العراقيون.

ولعل مما يكسب تلك الزيارة أهمية خاصة ما تمخضت عنه من نتائج بشأن بوادر تغيير الرؤية الإيرانية لأمن الخليج التي طالما عارضت الوجود الأمني في دول الخليج العربية، ففي رده على سؤال عن تأثير وجود القوات الأجنبية على مشاريع التعاون الأجنبي بين هذه الدول وإيران قال وزير الدفاع الإيراني الأدميرال علي شمخاني أن لدول المنطقة سياساتها المستقلة

المبنية على ضروراتها الأمنية والسياسية الخاصة، وتتخذ قراراتها على هذا الأساس، وأضاف نحن نرى دولة الكويت دولة مستقلة ويجب ألا نفرض موقفنا ونموذجنا السياسى عليها، ونرى أننا نستطيع أن نتعاون معا على أساس حفظ الاستقلال وما نفهمه ونقدره من ظروف المنطقة الأمنية، ولعل تلك الرؤية تتطابق مع الرؤية الكويتية تجاه التسلح الإيراني ففي تصريح له أثناء الزيارة ذكر وزير الدفاع الكويتى أن حصول إيران على أسلحة تلبي احتياجاتها للدفاع عن النفس حق مشروع، وآمل أن تصب الصناعة العسكرية الإيرانية فى خدمة أمن المنطقة ودعم قضايا العالم الإسلامى. ولعل الأثر المهم لتلك الزيارة يتعلق بدلالاتها بالنسبة للجانبين اللذين يواجهان تحديا واحدا، فالكويت لا تزال لها قضايا عالقة مع العراق الذى يحتمل أن يواجه هجوما أمريكيا، وبالتالي كان يتعين عليها التحرك بفاعلية لتعزيز اتصالاتها الإقليمية والدولية للحفاظ على أمنها واستقرارها ولم يتردد وزير الدفاع الكويتى فى الإعلان عن هذا صراحة بالقول الحكومة الكويتية قامت وستقوم بكل الاتصالات الخارجية فى سبيل حماية الكويت من أى أخطار تنشأ عن تدهور الأوضاع، ومن ناحية أخرى لا تزال هناك العديد من القضايا العالقة بين إيران والعراق لعل أهمها أسرى حرب الخليج الأولى التى دامت ثمانى سنوات. (سويلم، 2006)

3- **على الصعيد الاقتصادي:** ترجع بداية العلاقات الاقتصادية بين الكويت وإيران إلى فترة

السبعينيات من عام 1971 حيث وقعت الدولتان عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية

كاتفاقية الترانزيت والتجارة، وبعد الحرب العراقية - الكويتية سعت إيران إلى إنشاء مناطق

اقتصادية حرة في جزيرتي كيش وقم، وبنبغي التأكيد على أن هناك حرصا متبادلا على تنمية

العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، حيث ازداد معدل التبادل التجاري من حوالي 7.5 مليون دينار

عام 1991 إلى حوالي 23.5 مليون دينار في عام 1997 منها حوالي 18.5 مليون دينار واردات

إيرانية من أهمها الخضراوات والسجاد العجمي والرخام والسيراميك وحوالي 4.5 مليون دينار

صادرات كويتية تتمثل في مكيفات الهواء و الشاي ولوازم السيارات والأجهزة الكهربائية

وغيرها، وتشير الإحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ازداد من 70 مليون دينار

عام 1998 إلى 82 مليون دينار عام 1999 ثم إلى 100 مليون دينار عام 2000.

وفي ظل حرص البلدين على الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية وقعت الدولتين اتفاقيتين كانت

الأولى في 28 تشرين الأول من عام 1999 وتتعلق بالتعاون التجاري للمناطق الحرة وتسهيل

البضائع التي تنقل عبر البحر، والثانية هي مذكرة تفاهم تجارية جاءت في ختام اجتماعات

الدولتين في الكويت في السادس والعشرين من كانون الثاني من عام 2000.

وللمزيد من التعاون على الجانب الاقتصادي قام الشيخ ناصر صباح الأحمد المستشار الخاص لولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي بزيارة لطهران في السادس عشر من نيسان من عام 2004 حيث أطلع فيها الجانب الإيراني لربط اقتصاديات منطقة وسط آسيا بغربها لبناء منطقة اقتصادية كبرى تعتمد على الصناعات النفطية وإعادة التصنيع والترويج للسياحة الدينية، بالإضافة إلى جعل الكويت تلعب دور الوسيط التجاري الفاعل في المنطقة (سويلم، 2006).

حيث تلعب السياحة في إيران عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تتوجه أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين إلى إيران بشكل دائم للسياحة أو زيارة بعض المزارات الدينية في المدن المقدسة.

وبالإضافة إلى مجالات التعاون السابقة، هناك أفق عديدة للتعاون المستقبلي الإيراني - الكويتي ومن ذلك نقل الحجاج والمعتمرين ونقل السلع والخدمات من وإلى الكويت عبر دول آسيا الوسطى والصين وإلى العالم الخارجي من خلال طريق الحرير الجديد بين الكويت وإيران وهو الأمر الذي يتطلب الاستفادة من الموانئ الكويتية وتشغيلها أو القيام بعمليات التوسع وإنشاء موانئ جديدة مما يترتب عليه توسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الكويتي، فضلاً عن إيجاد فرص عمل وتنويع مصادر الدخل.

رابعاً: مكاسب الجانبين الكويتي والإيراني من هذا التقارب:

تعكس التفاعلات الثنائية المكثفة والمتنوعة السابق الإشارة إليها رغبة مشتركة بين الكويت وطهران لتفعيل التعاون بينهما، وهو الأمر الذي يثير بدوره تساؤلاً مفاده ما هي مكاسب الجانبين من هذا التقارب؟

بالنسبة للكويت يمكن القول أن المكسب الأول يتمثل في الدعم الإيراني لحقوق الكويت وقضاياها المتعلقة مع العراق، وبخاصة أن كلا من الكويت وطهران قد تعرضتا لتجربة مماثلة مع العراق وهو ما عبر عنه بوضوح جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكويتي إبان زيارته لإيران في شهر يونيو من العام 2002 مخاطبا مجلس الشورى الإيراني عثتم هول الحرب والعدوان مثلما عشنا مرارة الغزو والاحتلال، ودخلتم أتون حرب فرضت عليكم وعشنا كابوس احتلال أطبق علينا. وانطلاقا من هذا تسعى الكويت للاستفادة من التجربة الإيرانية لإطلاق أسراها لدى العراق، فضلا عن رغبة الكويت في الحصول على الدعم الإيراني لموقفها تجاه النظام الحالي في العراق. (كشك، 2004)

وعلى الجانب الإيراني: تتمثل مكاسب التقارب مع الكويت في رغبة إيران تعزيز دورها الإقليمي من خلال آلية الدبلوماسية الثنائية وتعكس التصريحات الإيرانية هذا الهدف بوضوح، حيث أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي لدى استقباله وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك أن العلاقات بين البلدين طيبة ويمكن أن تكون نموذجا يحتذى بها دولي نتيجة العوامل المشتركة دينيا واجتماعيا، ومما لاشك فيه أن هناك توجهها إيرانيا واضحا للتقارب مع دول الخليج الست فرادى من خلال سلسلة من الاتفاقيات الأمنية واللجان المشتركة كخطوات تمهيدية لتقارب أشمل مستقبلا، وهو ما تؤكد علاقة طهران بكل من السعودية والكويت، وينبغي التأكيد على أن هناك إدراكا إيرانا لأهمية الدور الكويتي في منطقة الخليج، وما يمكن أن تلعبه الأخيرة في دفع مسيرة التعاون والتقارب الخليجي مع إيران. (مختارات إيرانية، 2012)

من الصعب الوصول إلى مجمل الرؤية الإيرانية الإستراتيجية نحو منطقة الخليج العربي ودورها فيها، حيث تقوم هذه الرؤية على اعتبار إيران قوة إقليمية مهيمنة وأن منطقة الخليج العربي ودولها تدخل في نطاق نفوذها وترتبط بشكل مباشر بالأمن القومي الإيراني، ويمكن استخلاص عدة عوامل ترتكز عليها رؤية إيران نحو منطقة الخليج العربي:

الأول: عامل الثروات الطبيعية في دول الخليج كالنفط حيث تمتلك ما يزيد على 40% من احتياط النفط العالمي، مما جعل منها مطمعاً إيرانياً رغم الموارد التي تمتلكها إيران من نفط وغاز.

الثاني: العامل الجغرافي والديموغرافي، حيث تعتبر دول الخليج صغيرة المساحة - عدا السعودية - وتمتاز دول الخليج بقلة عدد السكان بينما تتصف إيران بكبير المساحة وضخامة عدد السكان حيث تبلغ مساحتها (1.6 مليون كم²) وعدد سكانها ما يقارب (74 مليون نسمة) وهو ما يمنح إيران قوة إستراتيجية تفوق القوة الخليجية.

الثالث: العامل الاقتصادي، فدول الخليج لا تمتلك من مصادر الثروة غير النفط في حين أن إيران تمتلك مصادر أخرى للثروة كالغاز، وتنوع النشاطات الاقتصادية من زراعة وصناعات وخدمات تفوق بها الدول الخليجية.

الرابع: العامل العسكري، حيث تتمتع إيران بقوة عسكرية ضخمة، تعدادها 1.7 مليون جندي نظامي ومليون عنصر من الحرس الثوري، بالإضافة إلى ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية ذات صناعة عسكرية متطورة، في حين دول الخليج تحاول أن تعوض النقص في عدد جيوشها باعتمادها على أنظمة عسكرية غربية متطورة.

الخامس: عامل التنافس على المستوى الدولي، فمنطقة الخليج لها تأثير قوي بالنسبة لاقتصادها العالمي في السوق الدولية للطاقة مما يجعل منها منطقة إستراتيجية دولية للقوى الكبرى، وهذا الأمر يضع إيران في محور قلق لاتباع سياسة مغايرة للوجود الغربي في هذه المنطقة.

السادس: العامل المذهبي، فالتنوع في المذاهب والطوائف في دول الخليج العربي جعل إيران تضع في أذهانها إمكانية استغلال هذا العامل كعنصر من عناصر الضغط التي تؤثر على سياسات ومواقف دول الخليج العربي.

تلك الرؤية بما يعرضها من عوامل هي التي جعلت إيران تنتظر لدول الخليج نظرة تفوق واستعلاء وتتم، وجعلت الأخيرة في المقابل تنتظر بريية حيال جميع ما يصدر عن إيران من مواقف وسياسات على مدار تاريخ العلاقات بين البلدين.. وهو الأمر الذي ظهرت وتظهر تجلياته في العديد من السياسات والممارسات والأزمات التي افتعلتها إيران، ومن بينها ما يلي:

1- أزمة الجزر الإماراتية، تلك الجزر التي احتلتها إيران الشاه عشية خروج القوات البريطانية من إمارات الخليج العربي عام 1971، وظلت على مدار أربعة عقود ترفض جهود الإمارات لحلها بكل الطرائق السلمية.. بل تتخذ إجراءات أحادية لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للجزر.. وهو ما جعل هذه الأزمة سببا رئيسيا في استمرار توتر العلاقات الخليجية - الإيرانية.

2- فكرة تصدير الثورة لدول الجوار، وهي أحد أسباب ما يعتري العلاقات الخليجية - الإيرانية من توتر وعدم ثقة، فتبني الثورة الإسلامية حين قامت عام 1979 هذه الفكرة أوجد انطبعا لدى دول الخليج مازال سائداً رغم مرور ما يزيد على ثلاثة عقود على اندلاع هذه الثورة بأن الجمهورية الإسلامية ستسعى لتصدير ثورتها إليها.

المطلب الثاني : توجهات السياسة الخارجية الكويتية من البرنامج النووي الإيراني

عبرت الكويت عن موقفها اتجاه البرنامج النووي الإيراني من خلال تصريح أمير دولة الكويت بأنها تشعر بحالة من القلق اتجاه البرنامج النووي الإيراني خصوصا أن مفاعل بوشهر يقع على الخليج العربي والذي يمثل صدر المياه لكل دول الخليج الأمر الذي سيشكل في حال حدث أي تسريب لهذا المفاعل كارثة ليس على الكويت فقط إنما لكل الدول المطلة على الخليج العربي والتي تعتمد مياه شربها على تحلية مياه الخليج.

كما تأمل الكويت أن تتم تسوية هذه المسألة بالطرق السلمية وذلك لتفادي أية آثار كارثية في حال القيام بعمل عسكري. وتعمل دولة الكويت ودول مجلس التعاون على حث واقناع الجانب الإيراني بعدم التصعيد وتحقيق التعاون الأمثل الذي يوفر الاطمئنان لدول المنطقة ويدعم أمنها واستقرارها. أما فيما يتعلق برد الفعل لأي عمل عسكري فإنه من الطبيعي والمنطقي أن تقوم دولة الكويت ودول المجلس باتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات اللازمة لمواجهة أي تصعيد محتمل. (صحيفة الوطن، 2012)

كما أن دولة الكويت تشعر بقلق شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم من طبيعة عدم التعاون الإيراني الدائم مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس بالنسبة لبرنامجها النووي. جاء موقف دولة الكويت منسجما مع موقف دول مجلس التعاون الخليجي حيث كانت السياسية الخارجية الكويتية تتأمل أن تتم تسوية هذه المسألة بالطرق السلمية وذلك لتفادي أية آثار كارثية في حال القيام بعمل عسكري. وتعمل دولة الكويت ودول مجلس التعاون على حث واقناع الجانب الإيراني بعدم التصعيد وتحقيق التعاون الأمثل الذي يوفر الإطمئنان لدول المنطقة ويدعم

أمنها واستقرارها. أما فيما يتعلق برد الفعل لأي عمل عسكري فإنه من الطبيعي والمنطقي أن تقوم دولة الكويت ودول المجلس باتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات اللازمة لمواجهة أي تصعيد محتمل(الصباح، 2010، 1).

وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين في الخليج العربي مما يتعلق بطموحات إيران النووية بالإضافة إلى شكهم الذي دام من (أغسطس 2002 وحتى أواخر 2005) في النوايا الإيرانية، إلا أنهم لا يزالون صامتين ومترددين حتى الآن فقد أزعجهم ما فعلته إيران والأحداث التي جرت في العراق(السري، 1999، 58).

حددت السياسة الخارجية لدولة الكويت موقفها إزاء البرنامج النووي الغيراني من خلال

ثلاثة مبادئ هي:

1- تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة

2- الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

3- المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل.

على الرغم من أن العلاقات الإيرانية الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديداً ثم انضمت إليها لاحقاً دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل مع البحرين ثم شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسناً

ملحوظاً خلال العامين الأخيرين لحكم هاشمي رفسنجاني الذي انتهج سياسة أكثر اعتدالاً ، وصولاً إلى فترتي حكم الرئيس خاتمي التي شهدت تحولاً حقيقياً في علاقات إيران بالدول الخليجية وشهدت كثافة للتفاعلات السياسية والاقتصادية، ومع تولي الرئيس الإيراني المنتخب أحمددي نجاد فقد أكد على ضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي (باديب، 7، 2005).

وتعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران والدول الخليجية الست على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين. وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، حيث قام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو 2005 استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، وهو الأمر الذي وجد تفهماً خليجياً (El-Hokayem & Legrenzi, 2006, 10).

وتحاول السياسة الخارجية الكويتية أن تبدد المشاكل والمخاوف والشكوك حول طبيعة ملف البرنامج النووي الإيراني، وتحقيق وأمن استقرار الكويت بشكل خاص والدول والخليج العربي بشكل عام، والحث على استمرار المشاورات بين الدول العربي وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي في استخدام الطاقة، واستعمالها للأغراض السلمية فقط، وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية ذات ووفق المعايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تسعى السياسة الخارجية الكويتية بأن تحاول جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، بتطبيق هذه المعايير، وامتلاك حق الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي والتي ستشكل تحديات خلال السنوات المقبلة، واستخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلال دول الخليج من أسلحة الدمار الشامل، ودعوة إيران إلى الاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل قضية الجزر الثلاث عن طريق المفاوضات السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام النزاعات بأي شكل من الأشكال.

المبحث الثالث: موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني في إطار منظومة دول الخليج العربي

تدرك الكويت ودول الخليج جميعها بأن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية الست لم تقر "آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي : (مجلة الأهرام، 2006)

تدعو السياسة الخارجية الكويتية والدول الخليجية الأخرى بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية

وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخذت الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلح النووي. و كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية. (صحيفة الأهرام، 2006)

إن للدول الخليجية العديد من الأسباب والرؤى التي تجعلها تخشى البرنامج النووي الإيراني، وخصوصاً في ظل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم؛ فأيران لا تزال تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وترفض اللجوء إلى التحكيم الدولي والمبادرات السلمية التي طرحتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذه القضية، وحتى في عهد الرئيس السابق (محمد خاتمي) الذي كان يطلق عليه ربيع العرب وإيران ظل مبدأ التحكيم الدولي مرفوضاً رغم تأكيد الرئيس على مبدأ حسن الجوار، كما أن تصريحات الرئيس (نجاد) قد امتدت لتطال هذه الدول بادعائه أن "الخليج فارسي وسيظل كذلك"، وهي دعوة تتعارض مع إعلانه عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية، مما يحمل إلى القول إن لإيران تطلعاتها السياسية الإقليمية، سواء في عهد الشاه، أو في الحقبة التي تلتها. وجاء إعلان إيران عن نيتها تخصيب اليورانيوم في أراضيها، وبناء مفاعلين جديدين لإنتاج الطاقة النووية، ليسهما في زيادة شعور الجيران بالخطر البيئي الذي يتهدهدهم، وفي المقدمة دولة الكويت وثروتها الرئيسية المتمثلة في النفط.

إن البرنامج النووي الإيراني يشكّل هاجساً مشتركاً لدول المجلس والنااتو، لأنه يشكّل تهديداً لا لمصالح دول النااتو في المنطقة، بل تهديداً للأمن العالمي كله، نظراً لارتباط أمن الخليج والأمن الدولي، حيث أن حصول إيران على أسلحة نووية سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة وحدوث سباق تسلح، وإشاعة مناخ من عدم الثقة لا مبرر له"، ومن ثم ظهرت دعوات غير رسمية إلى جعل منطقة الخليج خالية من التسلح النووي.

وحتى تتجنب القمة الخليجية التي عقدت في 2005 تفسير هذه الدعوات على أنها مقدمة لانفصال دول الخليج العربية عن المشروع العربي الذي يقضي بإعلان الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج منطقة خالية من السلاح النووي، فقد دعمت القمة مشروع إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال استناد هذا المطلب إلى الفقرة (14) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) التي تنص على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مقدمة لإزالتها من الشرق الأوسط، وهو قرار واجب التنفيذ نظراً لصدوره مستنداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنه ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع الذي يضم دول المشرق العربي ودول الخليج، إضافة إلى أن القرار لا ينصرف إلى إيران فقط، بل أيضاً لإسرائيل، وهي الدولة الأخطر باعتبارها مالكة للسلاح النووي بالفعل، ولم توقع على معاهدة منع الانتشار النووي. (صحيفة الأهرام، 2006)

ويتسم موقف دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه البرنامج النووي الإيراني بنوع من الغموض بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني، حيث تتجنب دول الخليج المواجهة بصورة مباشرة بما يخض موضوع البرنامج النووي الإيراني وذلك بالرغم

من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جداً من صنع أول سلاح نووي و في المقابل نجد مواجهة مباشرة وعنيفة مع إسرائيل حول الموضوع النووي تحديداً. حول الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك.

إن موقف السياسة الخارجية الكويتية لم يتضمن انتقاداً أو مطالب محددة بما يخض البرنامج النووي الإيراني، وإنما كانت المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وهذا يضمن انتقاد ضمنى للبرنامج النووي الإيراني. ولكن قرب دولة الكويت من المفاعل النووي الإيراني يشكل تهديداً مباشراً لآمنها واستقرارها مما يستدعي وجود حل سلمي واتباع أسلوب الحوار مع إيران لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. (سويلم، 2006)

ومع الغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني، والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على طهران، أو بقيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية إجهاضية للمنشآت النووية، ولن تكون دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك للاعتبارات التالية: (عبد الفتاح، 2005)

الأول: أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي - في حال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة- ستكون له تداعيات سياسية على أمن واستقرار منطقة الخليج، وخصوصاً أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما

تعدّه مصالحتها الحيوية، ولاسيّما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومناذره البحرية. (جيرولد، 2005)

الثاني: تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكبة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم الدول الخليجية أكثر من قربه من إيران.

وقد يترتب على هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها 10 مفاعلات خلال السنوات (2012-2020) تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج، وعلى الأخص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة، حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على حاجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية، ولن يتوقف الأمر على ذلك، بل إن الأخطار ستتفاقم في حالة حدوث تسرب إشعاعي على غرار ما حدث في مفاعل تشيرنوبل السوفياتي، وبخاصة أن المفاعلات الإيرانية تعتمد كلياً على التقنية الروسية. (محمود، 2005:199)

الثالث: احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي إن حدث فستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، فطهران وفي إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام قد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك قواتها في العراق، وحقول النفط في الدول الخليجية المجاورة، والقطع البحرية الكبرى بمياه الخليج، وشن سلسلة من الهجمات على الأهداف والمصالح الأمريكية في

المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير من المسؤولين الإيرانيين، والتي أكدوا فيها أنه "يجب عدم الشك مطلقاً في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي إسرائيلي". (سويلم، 2006:4)

وقد اعترضت إيران بشدة على المناورات البحرية المشتركة التي جرت في الخليج نهاية شهر أكتوبر 2006 بمشاركة دول عربية وخليجية وغربية، وحذرت الولايات المتحدة من مغبة الإقدام على أي عمل عسكري ضدها، ووصفت هذه المناورات بأنها استفزازية وخطيرة ومثيرة للشك، ولا تتسجم مع متطلبات أمن المنطقة واستقرارها، ليس هذا فحسب، بل دعت دول المجلس إلى تجديد التعاون الأمني معها أيضاً.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يكون هذا الملف أحد أهم الموضوعات المطروحة على مائدة البحث خلال قمة الرياض السابعة والعشرين التي عقدت في ديسمبر 2006، حيث دعا البيان الختامي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأرادت القمة من دعوتها إسرائيل إلى الانضمام لنظام منع الانتشار النووي وإخضاع منشآتها للتفتيش توجيه رسالة إلى القوى الدولية والهيئات المعنية (وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية) مفادها أنه من الضروري الانتباه إلى أن الخطر النووي لن يأتي من إيران وحدها، وإنما من إسرائيل أيضاً القوة النووية غير الشرعية الوحيدة في المنطقة، والتي تمتلك السلاح النووي

فعلا بعلم ورعاية الولايات المتحدة التي دأبت على إتباع سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا المنطقة. (سويلم، 2006:6)

ويمكن القول أن ثمة اتفاقا خليجيا عاما حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أى محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطى مع أزمة الملف النووى: (اسماعيل، 2010)

الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية فى منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وخصماً من أمن واستقرار الخليج.

الاتجاه الثانى: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عدة تتحدث عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، خصوصا عقب الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، والتى قامت على ثلاثة محددات هى: حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع المؤكد عن أى لجوء للخيار العسكرى. وقد ردت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع لـ التعاون الاستراتيجى بين ما سماه

السيد على خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بـ جناحى العالم الإسلامى: أى إيران والسعودية حول الملفات الثلاث الرئيسية الكبرى: العراق وفلسطين ولبنان. (عبد السلام، 2011)

وعلى المستوى الجماعي، فضلت دول الخليج، خلال قمم مجلس التعاون، عدم طرح هذا الملف للنقاش الجماعي وتغليب الحديث عن الجزر الإماراتية ربما رغبة منها في كسب مزيد من الأوراق بصدد قضية الجزر أو تبعاً لاختلاف الرؤى ومستوى القلق من البرنامج النووي الإيراني من دولة خليجية إلى أخرى.

إن الموقف الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني من دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمني بأحقية إسرائيل في احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالي السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعد موقفاً سلبياً تجاه إيران، وقد دعت الكويت إلى ضرورة الاتفاق حول مفهوم القنبلة النووية الإسلامية وأهميتها ووجوب عدم معارضتها.

رغم أن التجارب السابقة قد أثبتت عدم صحة هذا الطرح فباكستان مثلاً قدراتها النووية تتجه نحو حماية نفسها من جاريتها الهندية ولم تكن قنبلة إسلامية بل إن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة تفوق كثيراً علاقاتها بالدول الإسلامية كذلك فإنه لا يمكن القول أن القنبلة النووية الفرنسية أو البريطانية هي قنبلة نووية مسيحية لذلك فإن السلاح النووي لأي دولة هو سلاح مصلحي واستراتيجي في المقام الأول وليس سلاحاً دينياً ومن هنا يجب الفصل بين الديانة الرسمية لإيران وبين الدول التي سوف تهددها لو امتلكت سلاحاً نووياً، فليس من الضروري أن يهدد السلاح النووي، مع فرض امتلاكه، الشعوب غير الإسلامية فقط، كما أن استمرار الطموح

النووي الإيراني، شئنا أو أبينا، سيعتبر تطوراً جديداً سوف يؤثر سلباً على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية. (السعيدان، 2007)

نرى أن الاستراتيجية الجديدة والتي اتبعتها دول الخليج العربي والتي بدأت بواردتها تظهر وهي العمل على بناء المفاعلات النووية في دولها وهي ذات طبيعة سلمية في ظاهرها والعمل على انفراد لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، وبمعنى أن إيران وبرنامجها النووي قد دفعت منطقة الخليج العربي إلى نوع من سباق التسلح، وهو بناء المفاعلات النووية وليس سباق تسلح تقليدي، الذي يؤدي في النهاية استنزاف لثروات دول المنطقة والتي تستفيد منها الدول المتقدمة في صناعة المفاعلات النووية.

من أعقد الملفات التي تواجه صانعي القرار في دول الخليج الملف النووي الإيراني لما يحتوي عليه من تناقضات. وبينما تشعر دول المجلس بالقلق إزاء استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي إلا أنها تشعر بنفس الدرجة من القلق إزاء احتمال تعرض المنشآت الإيرانية النووية للهجوم، لأن مثل هذا العنف قد يتسبب في قلاقل عبر الحدود إما في شكل رد فعل إيراني ضدهم أو ضد المصالح الأمريكية في المنطقة أو في شكل حالة من الفوضى الإقليمية التي قد تقدم إيران على إحداثها، ومعظم دول الخليج تؤيد الحل الدبلوماسي للأزمة الإيرانية ولكن ذلك لا يمنع المخاوف بأن يأتي هذا الحل على حساب مصالح هذه الدول، على الأقل من خلال إذعان الولايات المتحدة واعترافها بالهيمنة الإيرانية على الخليج. من هنا جاء اختيار دول مجلس التعاون المتوازن بأن تجري تهدئة إيران وإبراز دعمها للجهود الدبلوماسية لحل الأزمة النووية، مع جهود من وراء الستار لإبعاد شظايا الأزمة بقدر الإمكان.

وتواصل دول الخليج جهودها لإيجاد تطورات ممكنة في المنطقة حول المسألة الإيرانية ولإظهار حساسيتها إزاء التهديدات التي ترد بين وقت وآخر من جانب إيران. ورغم أن كافة دول الخليج تسعى إلى الحد من الطموحات الإقليمية لطهران فإنها تفضل ألا تعلن عن ذلك تجنباً لإحداث رد فعل إيراني ضدهم. وتتضمن التصريحات العلنية حول برنامج إيران النووي ما يلي: (فهيم، 2011)

أولاً: تكرار الاعتراف بحق إيران للحصول على تقنية نووية للأغراض السلمية مع المطالبة بتحريم الأسلحة النووية (أسلحة الدمار الشامل)

ثانياً: دعم الحل الدبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية والتعبير عن الرغبة في اتخاذ موقف نشط إلى جانب الدول الغربية.

ثالثاً: حث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وبصفة خاصة مع قواعد وشروط المنظمة الدولية للطاقة النووية.

رابعاً: الإعراب عن القلق إزاء أي عمل عسكري يجري اتخاذه ضد إيران بالتأكيد على النتائج والمترتبات التي قد يسببها هذا العمل لدول الخليج نفسها.

وقد أعرب المجلس الوزاري لوزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في جلسته التي عقدت في الرياض في 02/09/2012 عن رفضه واستنكاره الشديدين لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، في انتهاك لسيادتها واستقلالها، وأدان المجلس في هذا الخصوص السياسات العدائية والتصريحات التحريضية التي تصدر من بعض المسؤولين

الإيرانيين، وطالب المجلس إيران بالتوقف عن هذه الممارسات التي لا تسهم في خدمة وتطوير العلاقات معها، داعياً إياها إلى الالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

وعبر عن قلقه البالغ من استمرار أزمة البرنامج النووي الإيراني، مجدداً التأكيد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأكد المجلس مجدداً على مواقفه الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

وشدد المجلس الوزاري على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها ، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة ، مؤكداً ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(واس، 2012)

بالنظر لاختلال توازن القوى الذي سينجم بين إيران، نتيجة امتلاكها للسلاح النووي وبين الدول العربية، فإن الدول العربية الكبرى، وتحديداً المملكة العربية السعودية ومصر، ستلجأ— فضلاً عن الاحتماء المظلة الأمريكية، إلى انتهاج سياسة للتأثير قدر الامكان في الوضع الجديد،

فعلى الأرجح أن تعول هاتان الدولتان على الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والسعي لدى المنظمات الدولية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومحاولة جر

الدول النووية في المنطقة، وهما إسرائيل وإيران. (Bizorgmehr & Blas, 2011)

أن الأزمة النووية الإيرانية هي استمرار لمسار استغرق عقداً من الزمن وتميز بالكثير من المحاولات الفاشلة والخطوات إلى الوراء. من هنا يمكن وضع ضآلة التقدم المحرز مؤخراً في مواجهة نشاط إيران النووي في سياق تلك الدينامية الإشكالية، هو بالتالي ليس نتيجة تحول الانتباه الدولي من إيران إلى التطورات الدراماتيكية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. وحتى لو لم تحدث التطورات التي عصفت بالعالم العربي في سنة 2011 أصلاً فإن المجتمع الدولي كان بالتأكيد سيواجه المشكلات عينها في سعيه لوقف التقدم النووي الإيراني أما إيران فإنها من جهتها لم تتخل عن طريق التمرد النووي وعلى الرغم من المعوقات التي أبطأت تقدم برنامجها النووي جراء العقوبات وعمليات التخريب. فهي تواصل بناء مخزونها من اليورانيوم المخصب، وتواظب على ما يبدو على تطوير المكونات العسكرية لبرنامجها النووي، وفي المحصلة تقترب خطوة تلو

أخرى من إحراز قدرات نووية عسكرية. (لنداو، 2012)

عندما مرت سنة 2009 من دون تحقيق أي تقدم في سياسة البد الممدودة إلى إيران التي اعتمدها الرئيس أوباما، بدأت الإدارة الأمريكية، خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2010. بالعمل على حشد دعم دولي واسع لزيادة الضغط على إيران الآخذة بالتحول إلى دولة نووية. وبدأت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها في صيف 2010 عبر تكثيف الجهود الدولية للضغط على إيران بهدف إبطاء تقدمها في المجال النووي، وذلك أساساً بواسطة عقوبات اقتصادية وهجمات إلكترونية، وفي الواقع لا تستطيع العقوبات وعمليات التخريب وحدها أن توقف برنامج إيران النووي، لكنها كسب الجهود الدولية الهادفة إلى إقناع إيران بتغيير توجهاتها في المجال النووي، بعض الوقت.

أيقضت العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة في حزيران 2010 والعقوبات الأحادية الجابن اللاحقة التي تبنتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان وكوريا آمالا جديدة في تنسيق المواجهة الدولية مع إيران وزيادة كفاءتها وفعاليتها فقد غدت العقوبات الجديدة أكثر خطورة وتأثيراً من العقوبات الأولى، وشكل الالتزام الدولي بها رسالة قوية موجهة إلى إيران. مع أنه كان لا يوجد إجماع بشأن مدى التأثير الدقيق لهذه العقوبات في إيران، إلا أن التقويم الرسمي الأمريكي لها هو أنها خلقت لإيران إلى حد ما مشكلات اقتصادية وأخرت برنامجها النووي.

إن قضية الملف النووي الإيراني يشكل تهديداً متواصلاً لدولة الكويت ويهدد أمنها واستقرارها ويشكل تهديداً على المنطقة بشكل عام، ورغم وجود دولتين تستخدم الأسلحة النووية فهو يشكل خطراً على دول المنطقة ، ولا تتخذ دولة الكويت موقفاً تحديداً اتجاه البرنامج النووي

الإيراني فقط، بل إنها تبين موقفها اتجاه إسرائيل أيضاً، وهدفها من ذلك ترسيخ الأسس والقواعد القانونية لإعلان منطقة أمنة ومستقرة، خالية من الأسلحة الفتاكة والنووية، واستخدام آليات فعالة في تنفيذ الاتفاقيات ومراقبة الدول التي تمتلك البرامج النووية، واستخدامها للأغراض السلمية.

الخاتمة

أن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ. وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

تتطابق وجهة النظر والسياسيات الكويتية تجاه إيران مع نظيرتها السعودية، نظراً للموقع الجغرافي للكويت، وقربها من إيران، ولوجود أقلية شيعية تمثل، وكان المتغير الأهم في علاقات الكويت بإيران هو الغزو العراقي للكويت، إذ حاولت الكويت التقارب من إيران للحصول على دعمها ضد العراق. إلا أنه نتيجة السياسات العدائية من إيران تجاه الكويت، كما أن أحداث الربيع العربي أدت إلى تدهور آخر في العلاقات الكويتية- الإيرانية بسبب الاضطرابات في البحرين. وفي أبريل 2011، أعادت الكويت سفيرها من طهران، على خلفية القبض على شبكة تجسس إيرانية على الأراضي الكويتية، فالكويت من أكثر الدول الخليجية تأثراً بالبرنامج النووي نتيجة للقرب الجغرافي وهذا يثبت فرضية الدراسة التي تنص على أن السياسة الخارجية الكويتية تتبع سياسات وإجراءات تجاه البرنامج النووي الإيراني من أجل المحافظة على أمنها واستقراره وذلك من خلال مجموعة المواقف سواء على مستوى التصريحات والمواقف الكويتية من البرنامج النووي الإيراني أو من خلال مواقفها في إطار مجلس التعاون الخليجي والذي يدعو الى خلو

المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وضرورة التزام ايران بالقرارات الدولية وأن من حقها الحصول على برنامج نووي للاغراض السلمية وليس للاغراض العسكرية .

الاستنتاجات :

وعلى وفق ما تقدّم فإنّ الاستنتاجات التي خلص إليها البحث هي:

تعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاعب مؤثر في المعادلة الأمنية الإقليمية، التي لا تستطيع أي قوة إقليمية أخرى أو دولية من إهمالها أو إقصائها، ولذلك فإنّ أيّ منظومة أمنية إقليمية مستقرة لا يمكن أن تتأسس على أسس سليمة إذا ما أهملت المكانة والأهمية الإقليمية لهذه الدولة، بمعنى أوضح أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم من دون أن تشكل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إحدى ركائزه ولهذا؛ فإن السعي من الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد من الدول الغربية لإقصاء إيران عن هذه المعادلة إنما يعكس رغبة الأطراف في استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

إن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السلمية، ولكنها تحتفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مردّه إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حسّاسة تهدّد جيران إيران النووية مستقبلاً وخصوصاً دول الخليج العربي ومنها دولة الكويت .

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهراً أم باطناً، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل (منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل).

إن أحداً من الأطراف الدولية لم يستطع أن يقدم دليلاً واحداً بأن لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي قد يكون ذلك نابعاً من واقعية الإدعاءات الإيرانية وتمتعها بالمصداقية أو أنه قد يكون نابعاً من حصافة الإجراءات الإيرانية في قدرتها على تضليل المجتمع الدولي وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على غرار ما فعله صدام حسين طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ فاقت منشآته النووية وبرنامجها النووي كل التصورات والتي تبين أنها ذات قدرات ضخمة فقد استطاع وعلى مدى سنوات طوال من إخفائها عن أعين مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن المهم هنا أن أياً من الأطراف الدولية المناهضة لإيران لم تستطع ولحد الآن أن تقدم دليلاً واحداً على أن تدين من خلاله إيران ويكون طريقاً ممهداً لإجراءات تتوافق مع أهدافهم الرامية ليس للهيمنة على إيران واستكمال حلقات تلك الهيمنة على المنطقة بأسرها .

تقترب إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية. وهناك إجراءات اتخذت بحقها فعلاً، لكن ليس على جدول أعمال الدول الغربية استراتيجياً متبلورة قادرة على عكس هذا المسار، ولا توجد استراتيجياً مفاوضات فعالة أو إرادة فعلية للقيام بعمل عسكري ضد إيران، لا في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن شأن العقوبات وعمليات التخريب أن تؤخر اقتراب إيران من امتلاك السلاح النووي، لكنها لن تثنيها عن مصلحتها الأساسية بامتلاكه، ولا تشكل بديلاً عن استراتيجياً كفيلة باقناع إيران بتغيير مسارها. بناء على ذلك من الخطأ الاتكال على أفعال تهدف إلى تأخير حصول إيران على قدرات نووية عسكرية، أو الاعتقاد أنها خطوات تؤدي إلى تغيير داخلي في إيران.

وإذا تبين أن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط هي في غير مصلحة إيران، فلن يؤدي ذلك سوى إلى تشبثها بالحصول على قدرات نووية لاعتقادها ان هذه القدرات ستمكنها من تغيير قواعد اللعبة. أما بالنسبة إلى تغيير النظام في إيران ولعله الأمل الوحيد لتقليص خطر النشاط النووي الإيراني فهو أم لا يلوح في الأفق.

أن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط لا سيما دول الخليج العربي ستشعر بأن أمنها القومي مهدد أكثر من أي وقت مضى إذا ما أعلنت إيران امتلاكها للسلاح النووي وإذا ما تذكرنا أن الحالة العراقية واجتياح الكويت عام 1990 من قبل القوات العراقية بسبب قدراته العسكرية الضخمة آنذاك، ولعدم السماح لإيران بفرض إرادتها السياسية على هذه الدول فإنها على الأرجح ستلجأ إلى عقد ترتيبات واتفاقيات أمنية مع الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، أو تعزيز الاتفاقيات التي سبق عقدها معها تحتمي من خلالها بمظلتها العسكرية، وقد يكون ذلك مع تعزيز الولايات المتحدة إلى قواعدها العسكرية، وتنتشر المزيد من قواتها في المنقطة، لاسيما في العراق وأفغانستان.

لدولة الكويت الحق في اتخاذ مواقف سياسية تجاه البرنامج النووي الإيراني في ضوء حجم التهديد

التوصيات:

أولاً: أن حالة الأمن في منطقة الخليج بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة. ولذلك فإن خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء إستراتيجية أمن مشتركة من قبل جميع دول المنطقة أصبح مطروحاً بالفعل وبقوة كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة رابعة وإن اختلفت رؤى دول المنطقة وأهدافها لما هو كائن وما يمكن أن يكون فيها. كما أن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على مجتمعات المنطقة في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج، تحتم على دول المنطقة النظر إلى هذه المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة في العمل المشترك لتفادي وقوعها.

ثانياً: بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي -الخليجي من جهة والعربي - العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربها، وعدم قدرة دول الخليج على مجابتهها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات. وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة. وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب تفعيل، وربما إعادة إحياء المؤسسات المختصة بالتعاون والدفاع العربي المشترك، وتنشيط دورها العسكري والسياسي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الكتب

- أبو دية، سعد (1983)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، ص 13.
- أبو عامر، علاء (2004)، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم..الدبلوماسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر.
- جمال، عبد المحسن يوسف، (2004). المعارضة السياسية في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر، الكويت.
- حسين، عدنان السيد (2003)، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت: دار أمواد للنشر والتوزيع.
- الدجاني، أحمد صدقي، (2000). تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر، في: هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ص 38.
- الراوي، رياض (2006) البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.
- الرفوع، فيصل عودة، فهمي، عبد القادر (2009)، نظرية السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان: المكتبة الوطنية.

- عطية، ممدوح حامد ، (1996).البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،، ص50.
- فاضل، صدقة يحي، (2001). السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية، ص543.
- المنيس، هناء و ربيع، منيب، (2000). مجلس الأمة: قراءة في الدستور واللائحة، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.
- نوفل، أحمد، وآخرون (2010) مبادئ علم السياسة " محاضرات لطلاب العلوم السياسية في جامعة ليرموك ، اربد.
- **الرسائل الجامعية والبحوث:**
- البحيري، ولاء (2010). دور المفاوضات في إدارة الأزمة ،رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: القاهرة، ص 22.
- الجراح، مصباح حسين (2005). "التحولات الإستراتيجية في إيران وأثرها على الأمن القومي العربي"، جامعة الامير ناسف الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة،.
- الخضر، محمد خالد (2006)، أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني.
- العازمي، استقلال دليل محمد، (2006). السياسة الخارجية الكويتية اتجاه مجلس التعاون لدول مجلس تعاون الخليج العربية 1999-2004، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- العجمي، ظافر محمد، (2011)، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المرزوق، طلال زيد عبد الله، (2002). المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية: دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، الأردن.
- مرزوق، طلال زيد عبد الله، (2002)، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية: دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- المسلم، سارة أحمد (2008)، "أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي (في الفترة من عام 1979 إلى 2007)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الإسكندرية، كلية التجارة العلوم السياسية .
- المطيري، عبد الله فالح (2011) " أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان-الأردن.
- **الصحف والدوريات:**
- إبراهيم، محمود، أحمد (2005). الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (149)، السنة (15)، ص 25.
- إدريس، محمد السعيد، (2006) ، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص101.

- الأثعل، عبد الله، (2005)، العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 58، ص 68 .
- الأصفهاني، نبيه، (2001). مستقبل التعاون الروسي الإيراني في ضوء التعاون الأخير، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 144 ، ص 87.
- الأنصاري، عبد الحميد، (2006)، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟ مجلة آراء حول الخليج، العدد 18، ص 55.
- باديب، محمد سعيد، (2005). العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء الخليج، العدد 24.
- بشير، عبد الفتاح، (2005). المسألة النووية الإيرانية: تسوية هدنة، مجلة السياسة الدولية، عدد 159، الكويت، ص 36.
- بني ملحم، غازي صالح و الصمادي، فايز عبد المجيد (2009)، " البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي" مجلة المنارة المجلد 15 - العدد 3 .
- جيرولد جرين ، (2005)، سياسات إيران الإقليمية ، وجهات نظر غربية في الخليج وتحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ص 210-221.
- حمزة، الحسن، (2003). آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي، مجلة شؤون سعودية، 4(21).
- الحميد، طارق ، إيران، (2006)، "أصبح في الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9998، 13 إبريل 2006م، ص 33.
- الدسوقي، أبو بكر، (2006)، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22، ص 71 .
- الدويهي، احمد محمود، (1992). سياسة الكويت الخارجية (1961-1991)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

- دياب، ميرفت ، (2005). هل تتحني إيران للعاصفة الأمريكية؟ صحيفة الأهرام، العدد 43215، ص 65.
- دياب، أحمد، (2004). الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة، مجلة السياسية الدولية، عدد 155، القاهرة.
- الزيات، الخليج النووي، (2006) ، التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 20، ص 60.
- الزيد، عبد الله غنيم وحمد فهد الصباح، (2003). مجلس الأمة وسياسة (الكويت الخارجية: تقييم وأداء على الصعيد الداخلي والخارجي، دراسة غير منشورة، قسم العلوم السياسية. جامعة الكويت.
- السري، محمد جاسم، (1999). السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، المداخل والإمكانات، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- سويلم، محمد السيد، (2006). مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية، صحيفة الأهرام، العدد 53485، ص 4.
- الشمري، حمدان مجزع، (2007). الملف النووي الإيراني إلى أين، بحث منشور، مجلس الأمة الكويتي.
- الصباح، جابر الأحمد، (2010). الكويت تشعر بالقلق من البرنامج النووي الإيراني، مقال منشور، جريدة الحقيقة الإلكترونية، الكويت، 11-11-2010.
- صحيفة القبس، (2006)، العدد 12051 ، 20 ديسمبر 2006، ص 50.

- الصدي، بازتاب، (2004)، التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج الإيراني النووي، مجلة مختارات إيرانية، العدد (33)، طهران، ص 66.
- ضعن، شاهين، (2006)، دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 18، ص 53.
- العاني، مصطفى، (2005)، الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 10، ص 12.
- العتيبي، غسان سليمان، (2006)، السياسة الإيرانية، صحيفة القبس، العدد 12042، 11 ديسمبر 2006، ص 40.
- العرب، طلال عبد الكريم، (2006)، الخنوع العربي والصلف الإيراني، صحيفة القبس، العدد 12030، 29 نوفمبر 2006، ص 29.
- العيسى، شملان، (1996)، "الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث"، المستقبل العربي، عدد 206، ص 52.
- كشك، أشرف محمد، (2004). رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، عدد 162، طهران.
- لنداو، إميلي (2012) ضغوط وتأجيل لكن لا يوجد استراتيجيا دولية لوقف برنامج إيران النووي.
- مبيضين، مخلد، (2007)، الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ص 99.

- محمود، سريع القلم، (2005). العقيدة الأمنية الناشئة لإيران، المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية في الخليج: وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2005)، "المخاوف الناشئة من البرنامج النووي الإيراني، نشرة أخبار الساعة، السنة الثانية عشرة، العدد 3219، 19 كانون الأول / ديسمبر 2005 .
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (1999). الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع سجل الأحداث الجاري لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.
- مزاحم ، هيثم ، (2006) ، "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، ص 28.
- مزاحم، هيثم ، (2003) ، "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، ص 195
- النجدي ،صالح عبد العزيز ، (1999)، "التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نور، ص5.
- هزايمة، محمد (1997) حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة، دار عمار.
- اليمي، أكرم، (2006)، العراق وأخطار النفوذ الإيراني، صحيفة الحياة (لندن)، العدد (56321)، لندن. ص7.

- الانترنت:

- إسماعيل، محمد صادق، (2010). العلاقات الخليجية الايرانية... والحذر المتبادل، على موقع الوطنية www.alwatanivoice.com on line available
- البرنامج النووي الإيراني خلال (2010)، 2010/12/18، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية على لموقع التالي: <http://webcache.googleusercontent.com/search>
- الحزم، حصن، (2009)، دراسة الملف النووي الإيراني وأثاره الإقليمية والدولية، موقع www.alhara.net خميس، حنان، الأمن القومي العربي، (2005)، صحيفة دنيا الوطن، 17 أكتوبر 2005م، موقع الصحيفة على الانترنت: <http://www.alwatanvoice.com/publit.php?go=articles&id=288156> الرقية، حمود عبد الله، (2006)، الخليج العربي، صحيفة الوطن، العدد 11062، 11 نوفمبر 2006، ص 77.
- السعيدان، محمود، (2007)، الحرب الرهينة المنتظرة بين امريكا و إيران ، موقع www.muslem.net شحاتة، أمين، (2004)، برنامج التسلح النووي ، موقع الجزيرة WWW.Aljazeera.net
- الشنقيطي، محمد المختار، (2006)، الدول العربية في المعادلة النووية الإيرانية، مجلة العصر، 2006/2/6م، موقع المجلة على الإنترنت <http://www.alasr.ws/index.cfm/method=home.con&contentldl=7436>
- عبد السلام، محمد (2011)، هل كانت إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية؟ ، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg
- عبد الشافي، عصام (2012) الجرف القاري الكويتي - الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية، نقلا عن الرابط: <http://alwatan.kuwait.tt>
- العلاف، إبراهيم خليل، (2006)، القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، صحيفة دنيا الوطن، 2006/1/7م، موقع الصحيفة على الإنترنت: www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=34594

- فائق ، فهيم، (2011) دول مجلس التعاون الخليجي والتحدي النووي الإيراني، قلا عن الرابط:
http://www.aleqt.com/2011/06/25/article_552510.html
- كاشك ،محمد، (2011) رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني،مختارات ايرانية،العدد62، موقع البيئة www.albaina.net.
- مختارات إيرانية - مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية 2012 .
- المري، حمد حسين، (2007). دور الإعلام في السياسة الخارجية الكويتية خلال الفترة 2000-2006، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- واس (2012) المجلس الوزاري الخليجي يرفض ويستتكر استمرار التدخلات الإيرانية في شؤونة الداخلية، نقلا عن الرابط:
<http://www.al-madina.com>
- والدين بيللو، (2003). واشنطن: منتصرة أم مفرطة في التوسع؟ ، (ترجمة): خالد الفيشاوي، آب/ أغسطس 2003، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، على الموقع: www.Z.net
- وزارة الخارجية الكويتية، (2010) نقلا عن الرابط:
<http://www.mofa.gov.kw/index.php>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abootalebi, A. (2007). Iran and the future of Persian Gulf Security, paper prepared at the Mid-West Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House.
- Buszynski, Leszek (2006), Russia and Southeast Asia: Anew Realtionship, Contemporary, Southeast Asia, Vol.28, No2.
- El-Hokayem,E & Legrenzi, M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, The Henry L. Stimson Center, 1-25.
- Katzman, K (2011). Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy, Research Paper, Congressional Research Service, CRS Report for Congress.
- Oran, Young, System of political Science, New Jersey, Prentice - Hall, Inc., 1968.
- Paul, k, division, trade, (2008), iran nucler program, congressional research servise, p20
-

- Rogers,Paul (2010) “Mailitary Action Against Iran: Impact Effects, Oxford Research Group.
- Ryu, Yong-Wook,, (2003). The Asian Financial Crisis and ASEAN’s Concept of Security, Harvard University. p.140
- Ryu, Yong-Wook,, (2003). The Asian Financial Crisis and ASEAN’s Concept of Security,Harvard University,P36.